الفصل السابع

العدل والإنصاف كمانع لتسوية الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني[٥٩]

يعقوب بر ـ سيمان ـ طوف

«العدالة سوف تدمر كل واحد منا، لذلك دعونا نفكر في أقل من العدالة»[٦٠]

بحثت أسباب فشل عملية أوسلو واندلاع المواجهات العنيفة الإسرائيلية الفلسطينية في سبتمبر 2000 بإسهاب في المذكرات التي كتبها المشاركون في عملية السلام وفي كثير من الأبحاث الأكاديمية. عرض بعضها سمات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أنه صعب، وغير خاضع للسيطرة ولا يمكن حله؛ بينما أرجعت أبحاث أخرى الفشل في المفاوضات إلى عدم نضج الأطراف لتقديم التنازلات المطلوبة لتسوية الصراع، وكان هناك من ركزوا على الموانع النفسية، والثقافية والسياسية الداخلية أو عدم جدوى الوساطة الأمريكية (بن عمي 2004: شير 2001 ;إيندیك, ميلر, 2008 :Ross, 2004) بر سيمان طوف (2009; 2004) وهناك من الباحثين، وبخاصة الفلسطينيين، من زعموا أن عملية أوسلو فشلت لأن أطراف الصراع تجنبت مناقشة ومعالجة مشاكل عدم العدالة الكبيرة التي أحدثتها إسرائيل للفلسطينيين منذ بداية الصراع، وبخاصة في 1947-1948.

---

(٥٩) هذا البحث جزء من دراسة أوسع ضمن مشروع العدل والسلام الدائم، المدعوم من the EU's 7th Framework Programme#217589

(٦٠) H. Baram (2008). Roundtable discussion: «1948: Independence and the Nakba», Palestine-Israel Journal, Vol. 15, no. 1 &2, p. 114

ادعى هؤلاء الباحثون أنه لا يمكن تسوية الصراع إذا لم تقبل إسرائيل المطالب الفلسطينية التالية: الاعتراف بمسئوليتها عن طرد الفلسطينيين من أرض فلسطين في حرب 1947-1948 وقبول المطلب الفلسطيني بالحل العادل لمشكلة اللاجئين من خلال تنفيذ حقهم في العودة إلى ديارهم في فلسطين (في منطقة دولة إسرائيل). بالتالي فإن الحل العادل للصراع أو السلام العادل من وجهة نظرهم ـ مشروط، بموافقة إسرائيلية على هذه المطالب (Said, 1994, 1995a, 1995b, 2006; Karmi, 1996; Peled & Rouhana2004; Rouhana, 2006).

ومن جانبها رفضت إسرائيل هذه المطالب الفلسطينية كشروط مسبقة لتسوية الخلاف وترفض ذلك الآن أيضًا. وتدعي أن الفلسطينيين والدول العربية هم من يتحملون مسئولية حرب 1948 ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وتدعي إسرائيل أن الرفض العربي للاعتراف بالتقسيم في نوفمبر 1947 وبدء الحرب التي هدفت إلى إجهاض إقامة دولة إسرائيل بالقوة، هي التي أدت إلى عدم العدالة التاريخية التي حاقت بالفلسطينيين. يضاف إلى ذلك: أن الفلسطينيين يدركون حقيقة أن مطلبهم بتنفيذ حق العودة معناه تصفية إسرائيل كدولة يهودية. لذلك فإن إصرارهم على ذلك كان مانعًا في سبيل تسوية الصراع.

الروايات التاريخية المتناقضة من كلا الجانبين في مسألة مسئولية إحداث الظلم ورفعه، جعلت الصراع الإسرائيلي الفلسطيني حالة كلاسيكية ترتبط بمشكلة العدل أو السلام. وكون الصراع يعرف في كثير من الأحيان لدى الطرفين بمصطلحات الظلم وعدم العدل، فإن هذه الموضوعات تحظى بتناول خاص في عملية السلام، وبالتالي تظهر إشكاليات التعامل معها كموانع لتسوية الصراع.

يزعم هذا الفصل أن المطلب الفلسطيني بالسلام العادل، أو تضمين مشكلة العدل كشرط مسبق في تسوية الصراع، يمكن أن يعوق احتمالات تسوية الصراع،

لذلك فإنه يشكل مانعًا لتسوية الصراع. والربط بين العدل والسلام هو مشكلة هامة تتطلب تعاملًا من الجانبين، لكن إزاء الفجوة الواسعة التي تفصل في هذا الموضوع بين الأطراف ولا ترأب الصدع في هذه المرحلة من الصراع، لا بد من إرجائها إلى مرحلة التصالح ولا تضمن في عملية تسوية الصراع.

دراسة المطلب الذي عرض هنا تتم بالطريقة التالية: أولًا عرض مناقشة نظرية لمصطلح «العدل»، والعلاقة بين العدل والسلام كشرط حتمي أو كمانع ممكن لتحقيق السلام، والعلاقة بين الروايات التاريخية وبين العدل والسلام. بعد ذلك تأتي مناقشة إمبريقية تركز على دراسة الروايات من الطرفين عن الصراع والمطالبة الفلسطينية بالسلام العادل بكل مكوناته المختلفة، كما تجلى ذلك لدى مثقفين فلسطينيين وفي عملية السلام، منذ بداية أوسلو (1993) وحتى طابا (2001) وأيضًا في قناة المحادثات الثانية: مبادرة أيالون ـ نسيبه ومبادرة جنيف.

مصطلح «العدل»

يعرف مصطلح «العدل» بطرق مختلفة: نمط أخلاقي، حقيقة، مصداقية، صدق، سلوك، إنصاف، حق، نزاهة، استقامة، علاقة طيبة، أخلاق، صفاء نية، سمو، عمل طيب، إخلاص، صواب، طهارة، عدل، براءة، شرف (أفنياون 2000: 494). العدل والحقيقة هما من الخصال الحسنة للنشاط الإنساني ومن السمات الطبيعية للتناص الإنساني (Rawls, 1971) وليس بالضرورة أن يكون العدل مفهومًا عالميًا، موضوعيًا ومتفقًا عليه، وإنما ذاتي وحسب الرؤية، مسألة نسبية، مسألة حكم، مفهوم محل خلاف لا يمكن منحه تعريفًا موحدًا ومتفقًا عليه. والتفرقة في حد ذاتها بين العدل واللا عدل ليست سوى افتراض إنساني أو عرف إنساني (شتراوس 2005: 77).

على الرغم من الفروق في رؤية العدل في نظر المجتمعات والثقافات المختلفة ـ وعلى الرغم من وجهات النظر المتعارضة مع بعضها البعض ـ إلا أن هناك رؤية

مشتركة للعدل كمصدر للتوافق والتعاون بين الأفراد والجماعات والمجتمعات والدول. وفي ظل عدم وجود اتفاق أو فهم مشترك بالنسبة لتعريف العدل أو تطبيقه، فإنه مطلوب من الأطراف التعاون وإلا سوف يجدون أنفسهم في حالة صراع (Rawls:, 1999 5-6). يقول جون رولس أنه في ظل عدم وجود إمكانية لتأسيس مبادئ العدل على اتفاق حقيقي، فعلى الأطراف أن تحاول تحقيق ما يسميه «الإجماع بالتماس» (overlapping consensus) لوضع رؤية تكون محددة في الإطار السياسي وتعكس فكرة أن أي مبدأ شامل معقول يمكن أن يقبل بمفاهيمها، إنطلاقًا من إدراك أنه حتمي من أجل وجود حياة مشتركة (أطاس وهيد 9 ـ 2007).

يرتبط العدل أيضًا بتوزيع السلع، بصورة توزيعها وعملية تنفيذها (إجرائها). العلاقة بين صورة التقسيم وعملية التنفيذ، ترتبط بالعدل والإنصاف. وترتبط مبادئ العدل بمنتج عملية اتفاق منصفة بين الأطراف. وتتأثر أفكار العدل بتعامل الأطراف مع الوضع وسياق معين، وأيضًا توقعاتها (Deutsch: 2000)؛ (Rawls: 1971).

تتضمن مناقشة مشكلة العدل تناولًا للاحتياجات الأساسية والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات في المجتمع (شتراوس 2005: 15-14)، ومفهوم «الاحتياجات الأساسية» محل خلاف، خاصة حينما يعرف بمفاهيم مصالح خاصة ويترجم في بعض الأحيان بمشاعر سلبية مثل الغضب، والظلم والانتقام ـ وهي مشاعر يتسم بها الأفراد والجماعات والمجتمعات التي تشعر بأن حقوقها واحتياجاتها الأساسية قد سلبت منها. يميل هؤلاء إلى التفكير في العدل بمفاهيم إلقاء المسئولية على آخرين يتحملون مسئولية وضعهم ولا يميلون لقبول هذه المسئولية. فهم يميلون إلى اعتبار أنفسهم ضحايا واقعيين للظلم ويطالبون برفعه فورًا. وتتضمن المطالبة بالعدل إدراك واعتراف الطرف الثاني بمسئوليته عن ارتكاب الظلم الذي سلب الحقوق الأساسية والاحتياجات الأساسية والمطالبة أيضًا بتعديل أساسي للوضع. منذ اللحظة التي تعرف فيها هذه المطالب بأنها حقوق أساسية واحتياجات أساسية، تتجه إلى الاستمرار في التعنت وتجعل الموضوع غير قابل للنقاش. وحينما يعرض الطرفان

مطالب متناقضة وغير قابلة للتسوية للعدل ورفع الظلم، فإنهم يمكن أن يجدوا أنفسهم في صراع متواصل، إلا إذا عرفوا كيف يتفاوضون والتوصل إلى تسوية متفق عليها (Solomon-183 41 -46 :2000 ,Deutsch 181 ,55 – 52 :1995).

على الرغم من أن تعريف رولس للعدل يسري أساسًا على أفراد في المجتمع، فإنه في كتابه «حكم الشعوب» يحاول وضع رؤية للعدل الليبرالي لمنظومة دولية ليبرالية وديموقراطية. يتضمن حكم الشعوب مبادئ موجهة للسلوك القويم للدول، التي تشبه بدرجة كبيرة مبادئ القانون الدولي، مثل احترام الاستقلال وحرية الشعوب، واحترام الاتفاقات والالتزامات، الاعتراف بأن الشعوب هي أطراف متساوية في الاتفاقات الموقعة بينهم، عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، حق الدفاع عن النفس لكن مع منع الدخول في حرب لغير الدفاع عن النفس، واحترام حقوق الإنسان، والحفاظ على قواعد معينة أثناء الحرب، وواجب مساعدة الشعوب التي لا تتيح لها ظروفها الحياتية تطبيق نظام اجتماعي عادل أو منصف من الناحية السياسية. لكن بخلاف تعريفات هولس بشأن عدالة التوزيع في مجال السياسة الداخلية، لا يتبني حكم الشعوب مبدأ تقسيم الموارد بين الشعوب (أفرايم 96; 41-37 :1999 ,Rawls- 95 :2007).

العلاقة بين العدل والسلام

ارتبط العدل والسلام معًا منذ قديم الأزل. جاء في سفر المزامير: «الوفاء والحقيقة التقيا، العدل والسلام قبلا بعضهما البعض. الحقيقة تنبت من الأرض والعدل يطل من السماء. والرب أيضًا يعطي السلام والأرض تحصده»[٦١]. وبالتالي فإن العدل مرتبط بعلاقات متبادلة وثيقة مع السلام، وكذلك أيضًا الحقيقة والوفاء. والدمج

(٦١) سفر المزامير 11/75.

بينهما هو شرط رئيسي ليس فقط لتحقيق السلام، وإنما أيضًا لوجوده واستمراره[٦٢]. العدل والسلام أيضًا مرتبطان معًا بالبند 2 في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة لتسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية، بصورة لا تعرض السلام الدولي والأمن والعدل للخطر.

وبالتالي فإن العلاقة بين العدل والسلام علاقة طبيعية من تلقاء ذاتها. فهي علاقة معيارية وقيمية. ويجب أن يكون السلام عادلًا. والعدل أساس السلام. والسلام بلا عدل لا يعد سلامًا. وبدون عدل لا يمكن أن يوجد سلام وسوف يتحطم فور التوصل اليه. السلام الذي يعتبر عادلًا لدى طرف لا يستمر طويلا؛ ولذلك فإن العلاقة بين العدل والسلام يجب أن تكون مقبولة من الطرفين. وعدم العدل يعتبر بالتالي مصدرًا للصراع واستمراريته.

مشاكل العدل والإنصاف مرتبطة بإجراءات ـ سلام وفي السنوات الأخيرة توجدان في بؤرة التعامل النظري والعملي لتسوية الصراعات بالطرق السلمية. ويمكن أن نعرض رؤيتين لهذا الموضوع: الأولى تتطلب علاقة وثيقة بين العدل والسلام، لأن السلام الذي لا يوجد به سعي للعدل ليس سلامًا؛ ولذلك لا يمكن تحقيقه وتطبيقه. والثانية، على الرغم من أنها لا تنفي هذه العلاقة من الأساس، إلا أنها ترفض الاشتراط المطلق بين العدل والسلام، باعتبارها ذلك مانعًا لتسوية الصراعات.

يمكن أن نلحظ في الرؤية الأولى، التي تتطلب العلاقة بين العدل والسلام، رؤيتين أساسيتين. الأولى لا تتطلب فقط العلاقة بين العدل والسلام وإنما تعتبر إيجادها

(٦٢) يدعي ليديراش Lederach أن هذه المفاهيم هي شرط مسبق للتصالح.

العدالة الانتقالية هي استجابة للانتهاكات المنهجية واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وتهدف إلى تحقيق الاعتراف الواجب بما كابده الضحايا من انتهاكات، وتعزيز امكانات تحقيق السلام والمصالحة والديموقراطية. وهي ليست شكلًا من أشكال العدالة، وإنما هي تكييف للعدالة على النحو الذي يلائم مجتمعات تخوض مرحلة من التحولات في أعقاب فترة من تفشي انتهاكات حقوق الإنسان. (المترجم).

شرطا حتميًا للتعامل مع عدم العدل أو الظلم التاريخي لطرف من أطراف الصراع من خلال الطرف الثاني، أو حتى عدم العدل الذي أحدثه الطرفان كل منهما للآخر.

تزعم هذه الرؤية الثانوية أنه لا يمكن دفع عملية السلام، وتحقيق اتفاق سلام، واستقرار علاقات السلام أو ضمان التصالح، دون مناقشة الظلم وعدم العدل الذي حاق بطرف أو كلا الطرفين في الصراع. تتضمن المطالبة بالعدل بصورة عامة ثلاثة أقسام وأنواع مختلفة من العدل. **الأول**: الاعتراف، وتحمل الطرف الذي أنزل الظلم مسئوليته ومعاقبته. **ثانيًا**: الاعتذار وطلب العفو (عدالة انتقالية ـ معدلة وعقابية). **ثالثًا**: تعويض واقعي للضحية (عدالة تعويضية). يشار إلى هذه الشروط لضمان العدل بصورة عامة في المصالحات، التي تعتبر مرحلة متقدمة في بناء السلام أو استقراره، وليس بالضرورة في مرحلة تسوية الخلاف (Deutsch, 2000: 42, 49; Bar-Siman-Tov, 2004). لكن هناك صراعات تطرح فيها هذه الشروط أو المطالب في مرحلة تسوية الخلاف. على سبيل المثال، يطرح الفلسطينيون هذا المطلب كشرط لتسوية الخلاف (انظر فيما بعد).

الرؤية الثانوية الثانية تتطلب العلاقة بين العدل والإنصاف وبين السلام، لكنها لا تتطرق بالضرورة للعدل بمفهوم التعامل مع ظلم أو لاعدل في العلاقات بين الأطراف، وإنما تزعم أن عملية السلام واتفاق سلام يتطلبان الاعتماد على مبادئ العدل، والإنصاف والمساواه، التي ترجع أساسًا إلى رغبة الأطراف الحرة والحقيقية في إقامة سلام بينهم بدون فرض أو ضغط، مع ضمان العدالة الإجرائية (الحقوقية) والتقسيمية (Albin, 2001: Deutsch: 2000 ,44-41). هذه المطالب حتمية بصفة خاصة حينما تسود فجوات ضخمة بارزة بين أطراف الصراع، لأنها بحكم تعريفها لا تتيح العدل والإنصاف في عمليات السلام. تميل الفجوات في علاقات القوة إلى ضمان مكاسب بارزة للطرف القوي على حساب الطرف الضعيف. يميل الطرف القوي بصورة عامة إلى استغلال قوته لكي يحقق أقصى إنجازاته في المفاوضات

على حساب الطرف الضعيف، بينما يضطر الطرف الضعيف إلى تقديم تنازلات أكبر. وفي ظل عدم وجود مبادئ واضحة للعدل والإنصاف، فإن المبدأ الرئيسي الذي يترجم هذه القيم إلى قاعدة أكثر واقعية هو المساواة الكاملة بين الأطراف (حتى في حالات الفجوات في علاقات القوة) في إدارة المفاوضات

(العدالة الإجرائية)، مثل وضع جدول أعمال والموضوعات المطروحة للنقاش في المفاوضات، بمستوى المشاركين، مساواة في التنازلات وأيضًا مساواة في النتائج، وحتى هذه الرؤية الثانوية تتبنى عدم الإصرار على مبادئ العدل والإنصاف التي يمكن أن تعيق العملية واتفاق السلام أو تضر باستقراره واستمراريته،على الرغم من أن الطرف الضعيف يملك حق الفيتو الذي يمكنه منع الدخول في عملية السلام واستكمالها بالدرجة التي تعتبر في نظره غير عادلة. (Albin, 2001)

وفقًا لهاتين الرؤيتين الثانويتين اللتين تتطلبان علاقة بين العدل والسلام، لا تعد هذه العلاقة بالضرورة محصورة فقط في مبادئ العدالة الانتقالية، والمعدلة، والعقابية، والتعويضية، والإجرائية، والتقسيمية. العلاقة هي علاقة مبدئية وقيمية في أساسها، بتضمنها مبادئ احتياجات أساسية وحقوقية في آن واحد. وتعتبر هذه العلاقة هنا قيمة مقدسة ومحمية لا يمكن تناولها في المفاوضات أو المساومة عليها. كما أنها تعد أيضًا مبدأ وحيدًا للحكم على نوعية عملية السلام واتفاق السلام وتبريرهما. تزداد أهمية هذه العلاقة أيضًا حينما تصبح جزءًا جوهريًا في الهوية والذاكرة التاريخية الجمعية لأطراف الصراع.

لماذا لا نربط العدل بالسلام؟

الرؤية الثانية مكونة هي أيضًا من رؤيتين ثانويتين. الأولى، واقعية ـ عقلانية، ترفض العلاقة بين العدل والسلام، بينما الثانية، التي يمكن تسميتها ليبرالية، فإنها

تعترف بأهمية العلاقة بين العدل والسلام، لكنها تعارض أن يعرف السلام بمفاهيم العدل واستخدام مفهوم «السلام العادل».

تنطلق النظرة الثانوية الواقعية ـ العقلانية من فرضية أن أطراف المفاوضات يدخلون العملية بمحض إرادتهم، من أجل التوصل إلى اتفاق يكون بالضرورة أحسن من الوضع السابق للاتفاق. وتعمل أطراف المفوضات وإجراءات السلام وفقًا للمصالح وعلاقات القوة السائدة بينهم، وبالتالي لا يوجد تناقض بين العدل والسلام وبين العدل وفجوات القوة. وبطبيعة الحال كل طرف يعرف الفجوات في علاقات القوة، ولا بد أيضًا أن يعمل كل طرف للحد الأقصى من فائدته في المفاوضات، رغم أن علية إدراك أن الحد الأقصى فائدة أحادية الجانب في عملية السلام، يمكن أن تؤدي إلى فشل العملية وعدم تحقيق اتفاق (Mnookin & Ross1995).

تدعي هذه الرؤية الثانوية أن اتفاق عادل هو الاتفاق الذي يتم التوصل إليه بصورة حرة ومتفق عليها ويعتبر مجدٍ للأطراف، وكلاهما «متساويان» في قدرتهما على قبوله أو رفضه. والذي يعرف العدل ويحدده هو احترام الاتفاق والتنفيذ المطلق للالتزامات وفقًا لمضمون وروح الاتفاق. يمكن أن نصلح عدم العدل الذي تم في الماضي، ونعوض عنه خلال المفاوضات، المهم أن يكون مقبولًا من الطرفين ولا يكون فيه ما يضر بالفائدة التي ستحققها الأطراف من الاتفاق. وبالتالي فإن قبول مبادئ العدل في عملية السلام، هي تسوية حتمية بين مصالح الأطراف المعنية بدفع الاتفاق. Albin, 2001; Barry, 1995; Gauthier, 1986; Snyde& Diesing, 1977; Zartman, 2000, 2005a, 2005b r

تزعم الرؤية الثانوية الليبرالية أنه باشتراط العلاقة بين العدل والسلام يوجد تلميح إلى أن السلام العادل هو سلام مثالي رائع، وهو الوحيد الذي يجب أن نسعى إليه ولا شيء غيره، وإن أي سلام لا يعرف على هذا النحو لا يعترف به كسلام عادل. يضاف إلى ذلك، أن التمييز بين السلام العادل والسلام غير العادل يمكن

أن يوجد معارضة للسلام - بدعوى أنه غير عادل - في الوضع الذي يندلع فيه الخلاف بشأن العلاقات بين العدل والسلام. وكون مشاكل العدل والإنصاف في العلاقات الدولية تعد مشاكل مركبة ومختلفة ومستقاة من مجال العلاقات بين الأشخاص والمجتمعات، لا يمكن وصفها بصورة عامة ومتفق عليها أو صياغتها بصورة دقيقة وتفصيلية. هناك خلافات في الرأي ومبادئ مختلفة بالنسبة للعلاقات بين العدل، والإنصاف والسلام. ما يعتبر حلًا عادلًا ومنصفًا في حالة ما، لا يكون عادلًا ومنصفًا في حالة أخرى. والعلاقة بين العدل والسلام محل خلاف. فهي ينظر إليها بصورة مختلفة في الأديان، والثقافات والمجتمعات المختلفة، بل وحتى تعرض بصورة مختلفة في الروايات التاريخية المختلفة. وفي ظل عدم وجود اتفاق على تعريف ومكونات العدل، فإن اشتراطه في عملية السلام يخلق مشكلة (Albin: 2001; 2006 :Beilin).

ليس هذا فقط: العدل والسلام يمكن أيضًا أن يتصادما، وتفضيل العدل على السلام يمكن أن يعوق تحقيق اتفاق سلام بل وحتى يعد مانعًا لذلك. هناك محاولات يبرر فيها أحد الأطراف، أو حتى الطرفان، رفضهما التوصل إلى سلام يبدو من وجهة نظرهم غير عادل، لكن يتضح فيما بعد أن عدم العدل كان متجسدًا تحديدًا في عدم تحقيق اتفاق السلام، ذلك لأن تجنب تحقيق اتفاق كهذا دفع الأطراف إلى حرب ومعاناة زائدة وزاد من اللا عدل Roberts, 2006; Beilin, 2006. التركيز الزائد على العدل والإنصاف يمكن أن يؤدي بالأطراف إلى اختيارات غير عقلانية، وعدم تنفيذ أو تحقيق الحد الأقصى من الفائدة. يضاف إلى ذلك أنه يمكن أن يؤدي إلى تصميم تجاه أي معلومة جديدة، وإلى تعقيدات معرفية دنيا، والتعنت في المطالب، وعدم الاستعداد للتسوية، وزيادة الاستعداد إلى تحمل المخاطر بل وحتى استخدام العنف: (Welch 1993; Bazerman & Neale : 1995).

إضافة إلى ذلك، الخلافات في الرأي بشأن العلاقة بين العدل والسلام يمكن ألا تعوق السلام فقط وإنما يمكن أن تؤدي أيضًا إلى الحرب. ويمكن أن تكون

المطالبة بالعدل مانعًا لتسوية الخلاف، خاصة في الحالات التي تكون فيها الرؤى متعارضة لدى كل طرف بشأن الصراع وتطوراته. والخطوره هي أن الروايات القومية لدى الأطراف أصبحت هي التي تحدد العدل بالنسبة لها إضافة إلى ذلك، فإن الخبرة تشير أنه لا يمكن التوفيق بين الروايات التاريخية المتعارضة وأي جهد لفعل ذلك يمنى بالضرورة بالفشل. (Bland & Ross: 2008; Welch: 1993)

في بعض الأحيان يكون السعي إلى العدل أكثر تكتيكية منه استراتيجيًا ويهدف إلى تعزيز الموقف الأخلاقي لطرف في مواجهة الآخر. واتخاذ مثل هذا الموقف له آثار سلبية على احتمالات تحقيق السلام، لأنه يزيد من تشدد موقف المساومة ويصعب الأمور على تليين المواقف في المفاوضات إزاء تضخيم الموقف العادل. ويترتب على ذلك، أن يتجه الصراع إلى تجاوز قناة العدل والأخلاق، ويصبح صراعًا قيميًا وليس صراع مصالح، لذلك أيضًا يتحول إلى صراع المبلغ صفر (Deutsch: 2000 54-55).

يمكن أن يوجد التمسك بتفسيرات العدل أحادية الجانب مانعًا أمام السلام، بل وحتى حافزًا «قيميًا» لعدم الاستعداد لتسوية الخلاف. في هذه الحالة يميل الصراع إلى الاستمرار وتبرير استمراريته بالبحث عن العدل (Allan & Keller: 2006). وتضيف الرؤية الثانوية الليبرالية أن المطالبة بالعدل التعوضي في عملية السلام ـ التي تعتمد على الظلم الذي حاق في الماضي بأحد أطراف الصراع ـ يمكن أن تتعارض مع حاجاته الضرورية المستقبلية لوقف تنفيذ الحاجات الحالية وترسيخ الإحساس بالظلم. (Albin: 2001; Bland & Ross: 2008)

كيف يمكن رأب الصدع بين العدل والسلام

على الرغم من أنه يمكن الربط بين الرؤيتين الثانويتين اللتين تتطلبان العلاقة بين العدل والسلام، إلا أنه يبدو أن الرؤية الثانوية ـ الأولى، التي تربط بين العدل والسلام

في حالة أعمال الظلم وضرورة رفعه، هي الأكثر تعقيدًا وإشكالية. هذه الرؤية تعتبر العدل شرطًا مسبقًا ليس فقط للتصالح وإنما أيضًا لاتفاق سلام. ومشكلة العدل وفقًا لهذه الرؤية الثانوية تتجاوز عدالة التوزيع بمفهوم الفائدة المتساوية في اتفاق سلام أو سلام تقسيمي متساوٍ. وتتركز المطالبة هنا على العدالة الانتقالية، والمعدلة والتعوضية. بينما تهتم العدالة الانتقالية والمعدله أكثر بتوضيح ودراسة الظلم الذي وقع ـ بما في ذلك تحمل المسئولية والاعتذار ـ نجد أن العدالة التعويضية تتطرق للتعويض المطلوب.

تميل المطالبة بالعدالة الانتقالية، والمعدلة والتعويضية في عملية سلام، إلى أن تصبح مبدئية، قيمية ومرتبطة بالروايات التاريخية للظلم والهوية القومية. وبدون التطرق الفعلي للمطالبة بالعدالة الانتقالية والمعوضة والمعدلة، لا يمكن التوصل إلى تسوية. ولا يمكن تنفيذ العدالة الانتقالية والمعدلة دون العدالة التعويضية. بينما نجد أن العدالة الانتقالية والمعدلة هي عدل تظاهري وأساسه الاعتراف بالظلم، والاعتراف به، بتحمل المسئولية والاعتذار ـ أما العدالة التعويضية فهي عدل ملموس وواقعي لأنه يطلب تعويضًا واقعيًا عن الظلم الذي ارتكب.

هذه المطالب، لنوعي العدل، تصبح جزءًا من الرواية والأخلاقيات في الصراع. وتمر بخطوات ترسيخ المبادئ وتميل للتطور إلى «قيم محمية»، (Tetlock et.al : 2000) أي قيم مقدسة وصوفية ترتبط بالهوية القومية، ولذلك فإنها لا تخضع للمفاوضات، والمساومة أو أي تسوية.

يمكن أن يشكل الإصرار على هذه المطالب من جانب أحد الأطراف في الصراع مانعًا أو ذريعة لوقف عملية السلام حينما لا يكون الطرف الثاني مستعدًا لقبولها. ذلك لأنه لا يعترف بالظلم، أو أنه لا يشعر بالمسئولية عنه، أو خشية الصدام بين مفهومي العدل المتعارضين اللذين يعبر عنهما في الروايات القومية التي لا تتساوى مع ما عرف بأنه ظلم ومع تنفيذ المطالب بالعدل من الجانب الطالب. الطلب الرئيسي

في حالة وجهتي النظر المتعارضتين عن العدل، هو أن الطرفين عادلان في هذا الجزء أو غيره من مزاعمهما، لذلك لا يمكن توقع أن يلبي اتفاق السلام كل مشاكل العدل ويؤدي إلى الرضا الكامل. وبالتالي على الأطراف المعنية بالتوفيق بين العدل والسلام، اتباع الاستراتيجيات التالية:

- على الطرفين أن يوافقا على أنه يجب أن يكون العدل بين الموضوعات المطروحة للنقاش في المفاوضات وفي عملية السلام، مثل الموضوعات الأخرى. وعلى الطرفين أن يوجدا رؤية مشتركة بشأن مشاكل العدل المرتبطة بعملية السلام وبشأن طرق التعامل معها (Albin: 2001 15-19).

- بما أن أي عملية سلام تتضمن تنازلات، وتسويات وتكلفة، فإنها تطبق أيضًا على مسائل العدل. المشكلة الحقيقية التي يجب على الأطراف التعامل معها ليست هي هل اتفاق السلام عادل أم لا، وإنما هل التنازلات التي تتم ـ بما فيها موضوع العدل ـ هي تنازلات متبادلة، ومتوازنة ومعقولة، وهل تفوق فائدة السلام تكلفته، بما فيها تلك المرتبطة بمسألة العدل. إضافة إلى ذلك: على الأطراف أن يدرسا هل الفائدة من السلام تفوق الإحساس بالعدل غير المكتمل. وتبرز المشكلة بصورة خاصة في وضع عدم تناسق علاقات القوة بين الأطراف، حينما يشعر الطرف الأضعف أن أي اتفاق لا يلبي نظرية العدل عنده ويعد سلبيًا ويرسخ الإحساس بعدم العدل، لذلك فإنه يرفض التوصل إلى اتفاق سلام (Ross :2008& Bland).

- تقديم مطالب معقولة للعدل، تلبي فقط جزءًا من مشاكل عدم العدل، لكنها لاتحلها تمامًا. وفي بعض الأحيان يميل الطرف المعني بتسوية الصراع ـ لكنه لايمكن أن يقبل كل مطالب الآخر العادلة ـ إلى الاعتراف بمعاناة الآخر بل وحتى يوافق على تقليصها، أكثر من العمل على حل المشكلة تمامًا (Bland & Ross :2008).

- تفضيل التعامل مع الظلم الحالي على التعامل مع الظلم المرتبط بالماضي. يقترح بلند وروس تفضيل رفع الظلم الحالي، لأن تأثيره السلبي هو تأثير آني ويتطلب معالجة فورية.
- تبديل (trade-off) قيم العدل بين الأطراف. حينما يطالب الطرفان برفع الظلم الذي حاق بهما في الصراع، يمكن التوصل إلى تسوية إذا تنازل كل طرف عن بعض مطالبه بالعدل في مقابل تنازل عن جزء من مطالب الطرف الآخر. ويمكن أن توازن المبادلة بين المطالب المتناقضة بالعدل، لكنها لا تسويها.
- يمكن تأطير مشاكل العدل بمفاهيم المصالح وليس بمفاهيم القيم. ومثل هذا التأطير يمكن أن يسهل من إمكانية التسوية وتقديم التنازلات المطلوبة لتسوية الصراع، لأنه طالما أن القيم غير قابلة للتسوية، فإنه يمكن المساومة على المصالح وتسويتها.
- يمكن أن تستعين الأطراف بوسيط يسعى إلى صياغة منصفة للتوفيق بين مطالب العدل المتناقضة بين الأطراف.
- ويمكن أن تفشل الأطراف في إيجاد إطار مشترك يربط العدل بالسلام، فتوجد المطالبة بالعدل مانعًا أمام السلام، لكن مع ذلك فإن الأطراف معنية بالتوصل إلى اتفاق سلام.

في هذه الحالة يجب عليهم أن يفكروا في إرجاء مرحلة معالجة مشاكل العدل إلى مرحلة التصالح. وفي هذه الحالة يوافق طرفي اتفاق السلام على التوقيع على اعتبار مسألة العدل مهمة جدًا بالنسبة لهم وأنه لا يمكن إقرار السلام بينهما إلى أن تستكمل معالجة هذه المشكلة. ولكن، نقل النقاش إلى مرحلة المصالحة يمكن أن يسهل على الأطراف التغلب على عائق العدل في عملية السلام ويتيح لهم دراسة مسألة العدل بعد أن تبنى بينهم ثقة ويتوصلوا إلى النضج الذي يمكنهم من تناول المشكلة القيمية صعبة الحل.

العلاقة بين العدل والسلام في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

بالطبع يعتبر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أحد الحالات الكلاسيكية التي يرتبط فيها العدل بالسلام معًا. ذلك لأن كلا الطرفين يعتبران نفسهما ضحية ظلم وقع بمسئولية الطرف الآخر وحده. وتبرز بصورة خاصة المطالبة الفلسطينية بالسلام العادل كشرط لتسوية الصراع. في ظل عدم وجود مبادئ موضوعية أو مسلمات لدراسة تعريف الظلم التاريخي أو عدم العدل التاريخي، تتحول المصالح التاريخية لطرفي الصراع، أو الذاكرة الجمعية لكل طرف، إلى ما يمكن اعتباره محددات وحيدة للعدل. الرواية التاريخية الجمعية النامية على مر الزمن والتي تصف تاريخ الصراع لأبناء ذلك المجتمع، تضم بما في ذلك منظومة الاعتقادات الاجتماعية الشائعة لمشكلة العدل، التي تتطرق لعدالة الأهداف، والتصور الذاتي، والإحساس بالضحية، ووحدة الصفوف وعدم شرعية الخصم.

روايات محددة للعدل

الرواية التاريخية لها سمتان بارزتان. الأولى، أنها لاتهدف بالضرورة إلى وصف الماضي بصورة موضوعية، وإنما تتحدث عنه بصورة عملية، باعتباره مطلوبًا لوجود المجتمع في الحاضر، إزاء المواجهة مع الطرف الآخر. على الرغم من أن الرواية التاريخية قائمة إلى حد ما على أحداث واقعية، إلا أنها منحرفة، وانتقائية وظالمة، بهدف تلبية مطالب المجتمع في الحاضر. وتميل الرواية إلى تأكيد حقائق معينة وتجاهل أخرى وتتحدث تفصيلًا بصورة غائبة عن الأحداث التي وقعت. والسمة الثانية للرواية التاريخية هي كونها مشتركة بين أبناء المجتمع الذين يعتبرونها حقيقة تاريخية، وتعرض وتركز عليها المؤسسات الحكومية والاجتماعية (بر طال 33: 2007)، وتعد الرواية بناء اجتماعيًا وقوميًا للصراع وهي تضم أربع رؤًى أساسية بشأن العدل والسلام:

- تبرير أهداف الصراع-يتضمن أسباب اندلاعه، ومساره وعدم تسويته - مثل إبراز الأهمية المطلقة، وضرورة تنفيذها والأخطار المترتبة على عدم تنفيذها،مع رفض أهداف الطرف الثاني وعرضها باعتبارها غير عادلة وغير أخلاقية.
- التصور الذاتي كضحية أهداف الخصم وسلوكياته، مع التركيز على الظلم والمعاناة والضياع الناجم عن الصراع.
- التنصل من أي مسئولية عن نشوء الظلم، وفرضه على الطرف الثاني.
- اشتراط تسوية الصراع برفع الظلم، والمعاناة والضياع، بما في ذلك المطالبة بالاعتراف بالتهمة، وتحمل المسئولية، والاعتذار وتعويض مناسب وجدير بنتائج الظلم (بر طال: 2007، 33-34).

تساهم الرواية التاريخية في تطوير طابع الظلم الذي له آثار آنية في عرض مشاكل المجتمع الحالية. تخلق هذه الرواية التزامًا قيميًا برفع الظلم، وتوجه مواقف الزعماء بشأن رفع الظلم التاريخي، وتمنحها المبرر القيمي وتشترط تسوية الخلاف برفع ملموس للظلم. ويصبح طابع الظلم جزءًا من الهوية الجمعية، يكبل المجتمع وزعماءه ويحول دون قيامهم بتسويات أو تنازلات في عملية السلام. يزيد طابع الظلم من أهمية العدل في تغيير الوضع. يجب أن تعرف أي محاولة لحل سياسي للمشكلة، بمفاهيم العدل، كما تعرف ويتفق عليها في المجتمع. وأي خروج عن نظرية العدل الشائعة والمُسلَّم بها في المجتمع، تعتبر خيانة للقيم المقدسة (بر طال: 2007 38-41).

صدام الروايات وطابع الظلم في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

يغوص موضوع الظلم في بؤرة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. يعتقد الجانبان أن الطرف الثاني أنزل به ظلمًا خلال الصراع وكلاهما أوجد وطور روايات تاريخية جمعية وروحية متناقضة حول الظلم الذي تعكسه رؤيتهم بالنسبة للصراع وصورة الآخر في الصراع. ويعرض الجانبان عدلهما ويرفضون ادعاءات عدل الآخر. الفجوة

والتعارض بين الروايات، وأيضًا مزاعم الأطراف بالنسبة للعدل، عميقة جدًا ولا يمكن رأب الصدع فيها في هذه المرحلة. وجدت الفجوة والتعارض في مواقف الأطراف على طول الصراع وأعاقت احتمال تسويته. وقد عبر عنها في عملية أوسلو، وفي الاتفاقات والتفاهمات التي قام بها الطرفان في القناة الثانية وفي اللقاءات بين المثقفين والأكاديميين من الجانبين. الروايات التاريخية لدى الطرفين، وكذلك أيضًا طابع الظلم «هما» المبادئ المنظمة «لاعتقاداتهم ومواقفهم في الصراع»

West : 2003; Scham, Salem & Pogrund: 2005; Lesch & Lustick: 2005; Rotberg: 2006

الأخلاقيات اليهودية الصهيونية

يمكن أن نميز في روايات إسرائيل التاريخية، كما في أخلاقيات الظلم لديها، بين روايات أساسية وراسخة تبرر إقامته ووجود دولة إسرائيل كدولة يهودية بمفاهيم العدل التوزيعي، والمعدل والتعويضي، وبين الروايات المتعلقة بحرب 1948 ونتائجها. تتركز الروايات التاريخية الأساسية والرئيسية على حق الشعب اليهودي في الاستقلال وإقامة دولة على أساس حق تقرير المصير. وفقًا لهذه الرواية، اقتلع الشعب اليهودي من أرضه ومن وطنه واضطهد على مدار التاريخ ومن حقه أن يعود إلى موطنه الأصلي حتى وإن كان مأهولا بأفراد شعب آخر. حق الشعب اليهودي أن يعود إلى فلسطين، التي تشكلت فيها هويته القومية والدينية، وإقامة دولته من جديد، هذا الحق تبرره أيضًا مبادئ العدل المعدل والتعويضي. يتطلب قمع واضطهاد الشعب اليهودي في أوربا، الذي وصل إلى قمته في أحداث النازي، رفع الظلم الذي حاق به وتعويضه بالعودة إلى وطنه وإقامة دولة يهودية مستقلة (Ganz: 2004) اعترف البريطانيون والمجتمع الدولي بهذه المبادئ للعدل في تصريح بلفور (1917) وفي

برنامج الانتداب في عصبة الأمم (1922) وفي مشروع بيل (1937) وبخاصة في مشروع التقسيم للأمم المتحدة (1947).

تبرر الرواية التاريخية عن حرب 1948 أيضًا أهداف إسرائيل وسلوكها في الحرب وتلقي على الفلسطينيين وعلى الدول العربية كامل المسئولية عن اندلاع الحرب ونتائجها. ولو قبل الفلسطينيون والدول العربية مشروع التقسيم الذي عرض عليهم في نوفمبر عام 1947وتجنبوا دخول الحرب التي هدفت إلى منع تنفيذ المشروع والعمل على تصفية دولة إسرائيل والاستيطان اليهودي فيها، لأمكن آنذاك تسوية الصراع بالطرق السلمية. وبالنسبة لإسرائيل، كانت الحرب حربًا دفاعية وهدفت إلى الحيلولة دون تصفيتها ككيان سياسي وإبادة مواطنيها. إضافة إلى ذلك: لقد أدت الحرب إلى موت 6000 يهودي (1% من المواطنين) وجرح عدة آلاف وثمن اقتصادي ضخم. وفقًا للرواية الصهيونية، تعتبر القيادة العربية مسئولة وحدها عن نتائج الحرب، لأنه لم تقم دولة عربية وفقًا لمشروع التقسيم وخلق مشكلة اللاجئين. وانتهت الحرب باتفاقات الهدنة غير المستقرة وليس من خلال اتفاق سلام، لأن العرب رفضوا قبول نتائج الحرب والاعتراف بوجود إسرائيل كدولة يهودية. أغلب الإسرائيليين لا يعتقدون أن العرب كانوا سيقبلون إسرائيل كدولة إقليمية، لو اتخذت إسرائيل موقفًا أكثر تصالحًا.

المطالب الفلسطينية بالعدل، التي تتضمن المطالبة بأن تعترف إسرائيل بالمسئولية عن الظلم الذي حاق بالفلسطينيين (العدالة الانتقالية) والموافقة على عودة اللاجئين (العدالة المعدلة والتعويضية)، رفضتها إسرائيل تمامًا واعتبرت في نظرها تهديدًا لوجودها كدولة يهودية (ميثاق الاستقلال) (بر طال 2005: Mnookin, et.al-2006; 2007: Bar-Tal & Salomon; 2006: Bar-On-2006). في إطار جهود تبرير أهدافها على مر السنين، رفضت إسرائيل الحقوق الفلسطينية في فلسطين. ووصفت البلاد في الرواية الإسرائيلية في كثير من الأحيان كأرض غير مأهولة. ووفقًا للرؤية

الصهيونية، الفلسطينيون ليسوا سكان فلسطين الأصليين وهم هاجروا إليها فقط في المئتي عام الأخيرة. ووفقًا لهذه الرؤية لا يوجد بالفعل شعب فلسطيني، والوجود الفلسطيني هو وجود متأخر. فإلي أن عاد اليهود إلى أرضهم في نهاية القرن التاسع عشر كانت فلسطين مهملة، ومعزولة وضعيفة (Bar-Tal & Salomon: 2007 -2006).

تعتمد رؤية الظلم الإسرائيلي على معارضة الفلسطينيين والدول العربية لتسوية الصراع بالطرق السلمية والتآمر الدائم الذي لا ينتهي على وجودها وأمنها. إن رفض مشروع قرار التقسيم، والدخول في الحرب ضدها، بهدف منع إقامة الدولة وإبادتها بعد إقامتها، وكذلك الحروب التي أعقبتها، بما فيها أنواع عنف أخرى مثل حرب العصابات، و«الإرهاب» والمقاطعة الاقتصادية والسياسية، أحدثت لإسرائيل معاناة إنسانية، وسياسية واقتصادية بالغة. إضافة إلى ذلك، عدم الاستعداد للاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي والمطالبة بعودة اللاجئين، يعد تهديدا خطيرا لوجود إسرائيل ويدل ذلك على عدم استعدادهم للموافقة على وجود إسرائيل والتصالح معها.

الأخلاقيات الفلسطينية

نمت الروايات الفلسطينية وقصة الظلم الذي وقع على الفلسطينيين وتطورت أيضًا مستقلة عن الروايات اليهودية الإسرائيلية وأيضًا ردا عليها. ومثل الروايات اليهودية الإسرائيلية يمكن أن نفرق بين روايات فلسطينية أساسية ورئيسية عن حقوق الفلسطينيين في الاستقلال السياسي، وبين رواية حرب 1948 ونتائجها؛ أي: النكبة. تعتبر الروايات الفلسطينية وقصة ظلم الشعب الفلسطيني في الجانب الفلسطيني وسائل مشروعة وحتمية للإعراب عن الغبن، ومقاومة استمراره والمطالبة برفعه (Rouhana: 2006).

تعتمد الروايات الفلسطينية الرئيسية والأساسية على مبادئ العدالة التقسيمية، والمعدلة والتعويضية، التي تمنحهم الحق في تقرير المصير في فلسطين اعتمادًا على الادعاءات التالية:

- الفلسطينيون شعب قديم جذوره التاريخية مغروسة في فلسطين حتى قبل ظهور الحركة الصهيونية. فلسطين هي الوطن الوحيد للأمة العربية الفلسطينية في حدود الانتداب البريطاني.
- لولا الكيان الصهيوني لأمكن أن توجد فلسطين كدولة فلسطينية تحت سلطة الانتداب البريطاني، على غرار تطورات باقي الدول العربية.
- إذا كان لليهود حق في دولة مستقلة بسبب معاناتهم عبر السنين، بما في ذلك أحداث النازي، فإن هذا الحق يجب أن يتحقق خارج فلسطين، لأن هذه هي أرض الفلسطينيين (الميثاق الوطني الفلسطيني) (Rouhana : 2006; Jawad: 2006).

تتضمن الروايات الفلسطينية عن حرب 1948 ما يلي:

- الدول العظمى، وبخاصة بريطانيا، مسئولة عن وجود الظلم بإنشاء دولة يهودية في قلب العالم العربي. لا يوجد أي مبرر أخلاقي لإقامة دولة يهودية في فلسطين على حساب مواطنيها الفلسطينيين. كل فلسطين تخص الفلسطينيين وهم ليسوا في حاجة إلى اقتسامها مع اليهود.
- رفض الفلسطينيين لمشروع التقسيم كان عادلًا ومشروعًا، وكذلك أيضًا العنف الذي تمت ممارسته لكي يتم بالقوة منع إقامة الدولة اليهودية. مقاومة الفلسطينيين بالقوة لنهب أرضهم وإعادتها لهم بعد سرقتها،هو رد إنساني، طبيعي ومشروع للظلم. واستخدام العنف له ما يبرره، لأن العنف واستخدام القوة نابعان أيضًا من الفكرة الصهيونية ومن تصرفات إسرائيل. ما كان لدولة إسرائيل أن تقوم لولا استخدام القوة والعنف.

- تتضمن المقاومة رفض مقترحات ديبلوماسية غير عادلة لتسوية الصراع، الذي يرسخ الظلم ويعكس عدم التناسق في القوة بين إسرائيل والفلسطينيين.
- إسرائيل وحدها مسئولة عن طرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من منازلهم وهي التي خلقت مشكلة اللاجئين. وهدف إسرائيل في الحرب كان التطهير العرقي، لأنه لم يكن في استطاعتها الوجود بدون أن تكون هناك أغلبية يهودية.
- إسرائيل هي المسئولة الوحيدة عن معاناة الفلسطينيين منذ عام 1947. ورفضها استيعاب اللاجئين بعد الحرب هو ظلم أساسي آخر.
- فاقم الاحتلال عام 1967 وطرد المزيد من الفلسطينيين وبخاصة من الضفة الغربية، من معاناة اللاجئين الجدد وأيضًا الفلسطينيين مواطني الضفة الغربية وغزة. وإقامة المستوطنات، وحواجز الطرق، والعقاب الجماعي (بما فيه الحصار والإغلاق)، وإقامة السياج الأمني أو جدار الفصل، هي تعبير عن الظلم ضد الفلسطينيين (Rouhana : 2006; Jawad : 2006; Said : 2006).

في إطار الادعاءات بتبرير حقوقهم، اتجه الفلسطينيون إلى رفض حق اليهود في دولة، وتحديدا في فلسطين، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- الوجود اليهودي التاريخي في فلسطين، حتى في فترة الهيكل الأول والهيكل الثاني، كان هامشيًا ومهملا، وتوقف قبل 2000 سنه.
- اليهودية ديانة وليست قومية، لذلك ليسوا شعبًا يحق له دولة.
- لن يعترف بإسرائيل أبدًا كدولة يهودية، حتى بعد تسوية الخلاف وبعد إقامة دولة فلسطينية، لأنه لا شرعية لدولة يهودية في الوطن الفلسطيني.
- لا يمكن أن يقبل الفلسطينيون المطلب الإسرائيلي بإنهاء الصراع، لأنه في اللحظة التي يوافقون فيها على ذلك لن يتمكنوا بعدها من طرح موضوع الظلم.

تتضمن قصة الظلم الفلسطيني قائمة طويلة من أعمال الظلم التي قامت بها إسرائيل عبر سنوات الصراع: إقامة دولة يهودية على أراض تخص الفلسطينيين وحدهم، وطرد العرب من فلسطين وخلق مشكلة اللاجئين، والنكبة والمعاناة الفلسطينية المستمرة منذ ذلك الوقت وتتضمن أيضًا عدم الاستعداد لعودة اللاجئين، والاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 والكيان الاستيطاني في الضفة الغربية وغزة.

وبنظرة تلخيصية على الروايات وعلى قصص الظلم من جانبي الصراع نجد تشابهًا شديدًا بينهما. فكلا الطرفين يعتبران نفسيهما ضحايا أعمال ظلم من الآخر. ويوجد في مركز الروايات التاريخية تطلع إلى الحقوق، والعدل والحقيقة. كلا الطرفين يدركان أنه بدون حل مشاكل العدل (عدم العدل والظلم) يُشك في إمكان تسوية الصراع أو استقرار علاقات السلام بينهما؛ إضافة إلى ذلك لايمكن تسوية التعارضات بين روايات الطرفين في هذه الموضوعات. ذلك لأنه يبدو أن الطرفين غير مؤهلين لإغلاق الروايات التاريخية الأساسية وقصة ظلمهما بطريقة تتيح وضع حد للصراع. كلا الطرفين يغلقان الروايات التاريخية وقصة كقيم محمية غير قابلة للتفاوض، أو المساومة أو التسوية.

المطالبة الفلسطينية بالسلام العادل، والعدالة الانتقالية والعدالة التعويضية

تقوم المطالبة الفلسطينية بالسلام العادل على رؤية موضوع الظلم والمطالبة برفعه. ووفقًا لهذا المطلب، يتحقق السلام العادل فقط إذا استجابت إسرائيل بصورة إيجابية لمطلبين فلسطينيين برفع الظلم الذي أحدثته:

- تعترف إسرائيل بمسئوليتها عن طرد الفلسطينيين من منازلهم في فلسطين وتعتذر عن ذلك.

- تنفذ إسرائيل حق العودة للاجئين؛ أي تتيح لهم العودة إلى ديارهم في إسرائيل. بينما يوجد إجماع فلسطيني على حق العودة كمبدأ للحق والعدل (رفع ظلم الطرد)، هناك تفسير مختلف بشأن تنفيذ هذا الحق. يوجد في هذا الموضوع عدة احتمالات للتنفيذ، بدءًا من عودة اللاجئين ونسلهم إلى أماكن سكنهم الأصلية في فلسطين (داخل الأراضي الإسرائيلية) وانتهاءً بالعودة إلى جزء منها مع تعويض مادي للآخرين الذين لا يهتمون بالعودة؛ (Abu Sway: 2008; Jubeh: 2002–2003; Sha'ath, Peled & Rouhan: 2004; Salem: 2002).

المطالب الفلسطينية بمفاهيم العدالة الانتقالية والعدالة التعويضية، عرضها اثنان من الباحثين الإسرائيليين- فلسطيني ويهودي ـ نديم روحانا ويوآب فيلد. يبرز استخدام مصطلحات نوعي العدالة، بصفة خاصة في الأبحاث التي تتناول رؤى جنوب إفريقية برز فيها جهود تحقيق مزاعم العدالة في الصراع بصورة علمية ومقنعة. بينما الاعتراف بالمسئولية عن طرد الفلسطينيين من بلادهم والاعتراف بحق العودة هي مبادئ أساسية للعدالة الانتقالية، وهي أيضًا شروط مسبقة لتحقيق حق العودة الذي يعد بمثابة عدالة مصلحة ومعوضة.

يعترف فيلد وروحانا بأن المطالبة بالعدل التاريخي ـ الأخلاقي -الانتقالي ضرورية لتحقيق الرؤى في المجتمعات التي تعيش صراعات داخلية، وليس في الصراعات الدولية، لكنها ممكنة حينما تكون فكرة العدالة الانتقالية ممكنة التطبيق أيضًا في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لأن سماتها مشابهة لتلك الموجودة في الصراعات الداخلية (بما في ذلك علاقات اليهود والعرب داخل إسرائيل).

فيلد وروحانا يؤمنان تمامًا بالروايات التاريخية وبقصة الظلم الذي لحق بالفلسطينيين. وبالنسبة لهما، إسرائيل مسئولة وحدها عن النكبة الفلسطينية، التي يصفانها بصورة قاطعة بأنها «غبن تاريخي». وبالتالي فإنه يجب على إسرائيل الاعتراف بحق العودة إلى أراضيها. هذا الحق لا يمكن إنكاره أو محوه، حتى

وإن مر أكثر من 60 سنة عليه. يزعم الباحثان أنه يمكن الفصل بين حق العودة ـ الذي لا يخضع للمفاوضات والمساومة من جانب الفلسطينيين بحكم كونه حقًا ـ وبين طرق تحقيقه، التي تخضع للمفاوضات بين الطرفين بالنسبة لعدد اللاجئين الذين سيعودون. وسبب هذا الفصل هو اعترافهما بأن تنفيذ حق العودة يعد في إسرائيل تهديدًا لطابعها اليهودي. ومع ذلك، فهما يزعمان بصورة قاطعة أن تنفيذ حق العودة يجب أن يتم في حدود إسرائيل نفسها، دون علاقة بمسألة أين تنقل الحدود في التسوية الدائمة. الاعتراف الإسرائيلي بحق العودة يفرض عليها التزامًا قيميًا وأخلاقيًا؛ ولذلك فلا توجد قيمة أخلاقية في تحقيقه خارج حدود إسرائيل، لأنه لا معنى للاعتراف الإسرائيلي بحق العودة إذا نفذ هذا الحق في دولة أخرى، بما في ذلك الدولة الفلسطينية التي ستقام، وحتى في المناطق التي ستحولها إسرائيل للفلسطينيين في إطار تبادل المناطق.

يزعم فيلد وروحانا أن الاعتراف الإسرائيلي بحق العودة يعبر عن استعدادها للاعتراف بمسئوليتها عن اقتلاع أغلب الفلسطينيين عام 1948. مثل هذا الاعتراف يمكن أن يلبي المطلب الفلسطيني الأساسي، الذي أصبح جزءًا رئيسيًا من الهوية القومية الفلسطينية، ويساعد كلا الطرفين في التفاوض على تنفيذ حق العودة. ويعتقد الباحثان أنه إذا اعترفت إسرائيل بحق العودة؛ فإن هذا يعد استجابة هامة للطلب الفلسطيني، ويتيح لهم الاعتراف بالحق الذي سلبه الإسرائيليون (وليس اليهود) باستمرار الوجود القومي في الأجزاء التي تخصهم في أرض الصراع. وتشير الاستطلاعات التي أجراها الفلسطينيون إلى أن عدد اللاجئين المعنيون بتنفيذ حق العودة ليس كبيرًا جدًا كما نرى في المصدر، وبالتالي فإن تنفيذ حق العودة لا يعرض فعلًا طابع إسرائيل للخطر.

يعرض فيلد وروحانا طريقة خلاقة لحل مشكلة الظلم من خلال الفصل بين الاعتراف بحق العودة وبين تنفيذه، لكنهم يتجاهلان ثلاثة عوامل:

- المطالب بالاعتراف بحق العودة وتطبيقه قد تكون حتمية للتصالح (إزاء المطالبة بالعدالة الانتقالية والتعويضية)، لكنها موانع لتسوية الصراع.
- المطالبة بحق العودة داخل حدود إسرائيل أمر نصب أعينها، على الرغم من أنه يمكن التفاوض على عدد اللاجئين الذين يطبقونه.
- تقوم المطالبات بالاعتراف وتنفيذ حق العودة، كما يعترفان، على المقارنة الكاملة بين قصة الظلم الفلسطيني القائم على رواية حرب 1948، وعلى الرفض المطلق لقصة الظلم الإسرائيلي. إلقاء كل الظلم على إسرائيل، مع تجاهل مسئولية الفلسطينيين والدول العربية عن رفض مشروع التقسيم والدخول في الحرب، تجعل من مطالبهم غير مقبولة تمامًا لدى إسرائيل بكونها تعدم العدل والإنصاف.

تقوم عقلانية مفهوم «العدالة الانتقالية»على دراسة متعمقة وعادلة لمسئولية الطرفين عن الأحداث التي أدت إلى الحرب ونتائجها، بما في ذلك خلق مشكلة اللاجئين. إلقاء كل الاتهام على إسرائيل، دون دراسة أساسية، وحقيقية وموضوعية عما يحدث على أرض الواقع، تنفي إمكانية تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية في الحالة الإسرائيلية الفلسطينية. لقد توصل فيلد وروحانا إلى نتائجهما دون أن يقوما بهذا التمييز. وكذلك يعتقد أيضًا آخرون من كلا جانبي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أن المشكلة المطروحة للنقاش أو الحل ليست مشكلة حقائق تاريخية بالضرورة. وبالنسبة لهم فإن الروايات التاريخية والجمعية تكفي. وهم يعتبرون جذور المشكلة في الروايات التاريخية وقصة الظلم (التي لا يمكن التوفيق فيها) وليس بالضرورة في حقائق تاريخية، ويتجاهلون أن الروايات التاريخية هي موانع لتسوية الخلافات حينما تصيغ المواقف والاعتقادات والقيم والسياسات بصورة فعلية.

العدالة الإجرائية، والانتقالية والتعويضية في عملية السلام: من أوسلو حتى تفاهمات كلينتون

محادثات أوسلو

لعبت دائمًا الروايات التاريخية-وبخاصة قصة الظلم والمطالب الفلسطينية بالعدل، والإنصاف والمساواة ـ دورًا رئيسيًا على مدار عملية أوسلو. وعلى الرغم من أنها منعت مبادرة العملية وإدارتها، إلا أنها ساهمت في فشلها بدرجة كبيرة نتيجة للفجوات الكبيرة التي اندلعت بسببها في مواقف الأطراف. لقد عرض المفاوضون الفلسطينيون مطالبهم بالعدالة الشكلية والعدالة الانتقالية والتعويضية في محادثات غير رسمية جرت حتى قبل بداية عملية أوسلو، كما في المحادثات الرسمية التي جاءت بعدها. لقد أكد الفلسطينيون مخاوفهم من أنه إزاء الفجوات في علاقات القوة بين الأطراف، وعلاقات المحتل والمحتل، هناك شك في إمكان إدارة مفاوضات عادلة ومنصفة والتوصل إلى اتفاق منصف وعادل بين الأطراف. لقد طلبوا إعداد توازن جديد بين الأطراف، يعتمد على المساواة الكاملة بينهما ويحترم وضعيتهم كطرف ثاني في العملية. لقد حذروا من أنهم لا يمكن أن يقبلوا أي اتفاق يقوم على استغلال حقيقة أن علاقات القوة تميل لصالح إسرائيل. عبر عن هذا الموقف في كلمات «أبو علاء»، رئيس طاقم المفاوضات الفلسطيني، الذي أكد لأوري سافير، رئيس طاقم المفاوضات الإسرائيلي: «يمكنكم محاولة فرض رؤيتكم على عرفات. وإذا استخدمتم كامل قوتكم لتنحيته جانبًا، قد لا يكون لديه أي خيار إلا قبول رؤيتكم. لكن أرجو أن تتذكروا: إذا فعلتم ذلك، فإنكم تعزلونه. واتفاق من طرف واحد لن يستمر طويلًا (سابير: 1998 ـ 214).

أيضًا في مراسم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق أوسلو أكد أبو علاء على المطالب الفلسطينية بالمساواة كشرط لإنجاح عملية السلام: «شعبانا متساويان، على الرغم من الفروق بين وسائلهما المادية. كلما قام السلام على المساواة وعلى

التقدير، نكون قادرين على التغلب على موانع الشك والخوف التي تراكمت عشرات السنين. يجب أن تعكس العلاقات بيننا هذه المساواة» (هيرشفيلد 1999 :144).

لم تقبل إسرائيل المطالب الفلسطينية بالعدل الشكلي. وعلى الرغم من أن المفاوضين من جانبها كانوا على إدراك كامل بأنه بدون موافقة فلسطينية لن يمكن دفع المفاوضات والتوصل إلى تسوية؛ لذلك لا بد من بدء مجموعة من العلاقات السياسية الجديدة تعترف بالفلسطينيين كشريك وتعتمد على ارتباط متبادل، لكنهم وجدوا صعوبة في التعامل بالفعل مع الفلسطينيين كمتساوين.

لقد مالوا إلى إظهار عدم استعدادهم لتغيير ظروف عدم المساواة الأساسية، كما طلب الفلسطينيون، أو تجنب استغلال قوتهم في عملية المفاوضات والاتفاقات التي تم التوقيع عليها (اتفاق أوسلو1، واتفاق القاهرة واتفاق أوسلو2). الفجوات الواضحة في مواقف الأطراف وعلاقات القوة بينهما، وأيضًا سمات الصراع المستمر، وعلاقات المحتل والمحتل وعدم الثقة الأساسية، كلها لم تتح وجود ظروف مفاوضات وفقًا للمطالب الكلاسيكية بالعدل الشكلي.

لم تتم المفاوضات بين أطراف متساوية. بينما شعر الفلسطينيون بأن إسرائيل لا تتعامل معهم على أنهم متساوِيْن وتستغل ضعفهم، شعر الإسرائيليون بأنهم هم الذين يتنازلون ويعطون الفلسطينيين مقابلات حقيقية (أراضي)، وهم لا يتنازلون بالفعل ويتحركون طول الوقت من خلال مطالب الاحترام والعدل والإنصاف، وهي يمكن أن تفشل العملية.

ومع ذلك يعترف بعض المفاوضين الإسرائيليين أنهم بالفعل انتهجوا موقف الوصي وأنه كان يمكن تنفيذ العملية بالحوار المباشر والمتساوي، مع الحفاظ على كرامة الفلسطينيين وليس كإملاء محتل على محتل (سافير: 1998؛ شير: 2001).

وفي النهاية يمكن الزعم في هذا السياق أن إسرائيل حددت بالفعل بدرجة كبيرة أجندة عملية أوسلو وطبيعتها، والتي كانت في أساسها تسوية جزئية لخمس سنوات، بينما أرجأت مناقشة المشاكل الرئيسية إلى مرحلة التسوية الدائمة. وفشل الفلسطينيون في الحصول على وضعية الشريك المتساوي، عرف بأنه سلام غير عادل وغير منصف وغير محترم، كما عبر عن ذلك مثقفون فلسطينيون وعرب كما قال فؤاد عجمي: «قال المؤمنون الحقيقيون لا يوجد أي احترام في هذا السلام الذي وقع بين غير متساويَيْنِ».

لغويًا، جاء دور المثقفين لمساعدة معارضي السلام، وبلعبة الكلمات، اعتبر التطبيع تطويعًا، والسلام استسلامًا (عجمي 2001 :245). رفض المفاوضون الإسرائيليون بصورة قاطعة مطالب المفاوضين الفلسطينيين بالعدالة الانتقالية والتعويضية، بل واشترطوا تنفيذ مسيرة أوسلو بعدم الرجوع إلى الماضي، بدعوى أنهم معنيون بالمستقبل وليس بالماضي، لأن الاهتمام بالماضي يعد بمثابة مانع أمام السلام. ورفض الإسرائيليون أيضًا المطالب الفلسطينية بالاعتراف بمسئولية إسرائيل عن الظلم الذي أحدثته للفلسطينيين؛ وبخاصة في حرب 1948 وقبول حق العودة، باعتبارها مطالب غير مقبولة تمامًا. وزعموا أن مفاوضات السلام تتطلب رؤية براجماتية تنحي جانبا الخلافات التاريخية والاتهام بالظلم. وادعوا أن المفاوضات يجب أن تركز على نتائج حرب 1967 وليس على نتائج 1948. وبالفعل، يشير سابير في مذكراته إلى أنه أوضح ذلك للفلسطينيين بصورة قاطعة حتى قبل المرحلة الأولى في عملية أوسلو: «إنني على ثقة من أننا نستطيع أن نتناقش حول الماضي على مدى سنوات، ولن نتوصل إلى أي نتيجة. قد ندرس ما إذا كنا قادرين على الموافقة على المستقبل. وتوصلنا إلى تفاهم مبدئي بيننا. ومرة أخرى لم يتم أي نقاش حول الماضي. كانت هذه خطوة هامة، لأننا الآن كنا في مرحلة ما بعد اشتباكات العدل والظلم. ومناقشة المستقبل معناها البحث عن تسوية بين مصالح وحقوق الطرفين،

وعدم التطرق المتكرر لمظالم قديمة» (سابير1998 :30)[٦٣]. ويصف سابير أيضًا التوتر والضغط الذي شعر به كلا الجانبين في مفاوضات أوسلو: «اتسم الجانبان بنفس الطرق الدفاعية: الشك، البرود، السخرية،الإحساس العميق بالظلم التاريخي» (سابير1998 : 49).

وعلى الرغم من أن المفاوضين من الجانب الفلسطيني شعروا منذ بداية المفاوضات أن رفض الإسرائيليين مناقشة مظالم الماضي وحق العودة، ليس عادلاً ولا منصفًا، إلا أنهم اضطروا للموافقة على ذلك. إنهم لم يحسنوا تقدير أن الإسرائيليين لن يوافقوا بأي حال من الأحوال على التفاوض حول نتائج حرب 1948 وأنه لا يمكن إجبارهم على ذلك بسبب الفجوات في علاقات القوة من ناحية، والمصلحة الفلسطينية الضرورية والملحة للتوصل إلى اتفاق يتيح إقامة دولة فلسطينية، من ناحية أخرى. لقد اعتقد الفلسطينيون أن تعنتهم في الاعتراف بالظلم ورفعه، سيقطع المفاوضات على الفور ويمنع احتمال إقامة دولة فلسطينية. واعتبر الفلسطينيون الظلم في عدم إقامة الدولة،في المرحلة الأولى من المفاوضات، ظلمًا أكبر بكثير من الاهتمام بمظالم الماضي.

وبالفعل فقد برر أبو علاء التنازل الفلسطيني عن موضوع الظلم، في المرحلة الأولى من عملية أوسلو، بضعف الفلسطينيين: «ميزان القوة يعمل لصالح إسرائيل بصورة مفاجئة وضد الفلسطينيين. ويتجلى ذلك في سلوك المفاوضين الإسرائيليين في كل الموضوعات وفي كل مرحلة؛ ولهذا السبب اضطر المفاوضون الفلسطينيون إلى استخدام الأوراق المعدودة التي يمتلكونها، بصبر وإصرار وقدرة. لقد لجأنا أيضًا إلى استخدام مبررات منطقية. لقد تحركت قوتنا بعدالة حالتنا، على عكس الإسرائيليين

(٦٣) في بداية عملية أوسلو اعتقد إسحاق رابين أنه لا يوجد أي احتمال للتسوية مع الفلسطينيين بسبب مشكلة القدس واللاجئين، كما يشهد بذلك أيضًا يائير هيرشفيلد: «كان رابين واثقًا... أنه لن يمكن التوصل إلى اتفاقات بشأن القدس أو بشأن اللاجئين الفلسطينيين» (هيرشفيلد 1999 :153)، إضافة إلى ذلك فقد أمل رابين، مثل زعماء إسرائيليين آخرين، في أن يمكن التوصل في النهاية إلى تسوية.

الذين حاولوا تعريف ما هو العدل على أساس قوتهم (Ahmed (Qurie: 2006 296-297. ومع ذلك، فقد شعر الفلسطينيون أن عملية أوسلو لن تؤدي إلى حل واتفاق عادل من وجهة نظرهم، وأن إسرائيل تستغل ضعفهم، وبالتالي فإنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق عادل في ظل هذه الظروف»[٦٤] (Albin :2001).

محادثات ستوكهولم، أو «القناة السويدية»

لم يكل الفلسطينيون من موضوع الظلم ورفعه وطرحوا ذلك في المراحل المتأخرة من المفاوضات قبل التسوية النهائية، في عصر إيهود باراك، في محادثات ستوكهولم، أو ما سمي أيضًا القناة السويدية (مايو 2000) والتي كانت بمثابة قناة رسمية لكنها سرية وسبقت مؤتمر كامب دافيد، عرض الفلسطينيون مشكلة حق العودة باعتبارها أهم مشكلة من وجهة نظرهم وطلبوا أن تكون كل المناقشات وفقًا لقرار 194 الصادر من الأمم المتحدة[٦٥]. كما طالبوا إسرائيل بالاعتراف بحق العودة والموافقة على عودة عدد جوهري من اللاجئين إلى داخل إسرائيل، لكن لم يذكروا أعدادًا (بن عمي: 2004 ,2 33, 40, 47) .

مواقف إسرائيل في موضوعات العدالة الانتقالية والتعويضية لم تتغير في عصر باراك. فلقد رفضت إسرائيل المطالب الفلسطينية سواء في موضوع المسئولية عن خلق مشكلة اللاجئين أو بشأن العودة بدعوى أن «العجلة لا تعود إلى الوراء» (شير 41: 2001)، ومع ذلك فقد درس طاقم المفاوضات الإسرائيلي عدة اقتراحات

(٦٤) في اللقاءات التي أجرتها سيسيليا ألبين من أجل بحثها «العدل والعدالة في المفاوضات في العلاقات الدولية» مع المفاوضين من الجانبين، اعترف الطرفان أنهما تناولا موضوعات لم يكن بينها العدل والعدالة.

(٦٥) جاء في البند 11 من القرار 194 في سبتمبر 1948: «يجب السماح للفلسطينيين الذين يريدون العودة إلى منازلهم والحياة بسلام مع جيرانهم، أن يفعلوا ذلك مبكرا قدر الإمكان، وعلى الحكومة والسلطات المعنية أن تدفع تعويضات لمن يختار عدم العودة، نظير الممتلكات وفقدان أو الحاق الضرر بالممتلكات، وفقًا لمبادئ القانون الدولي»

جديدة لمعالجة مسائل المسئولية واللاجئين. ولكي تقلل من مسئوليتها في هذه المشكلة، اقترحت إسرائيل تشكيل لجنة دولية وصندوق دولي لإنشاء جهاز تعويضات وإعادة توطين للاجئين في الدولة الفلسطينية، والدول المضيفة ودول أخرى: «لقد أردنا جهازًا يدول المشكلة، بدلًا من تركها مانعًا أبديًا بيننا وبينهم، وكمسئولية وفرض على إسرائيل وحدها» (بن عمي 2004: 47)، ومع ذلك، فلقد أعربت إسرائيل عن استعدادها لقبول عدد محدود من اللاجئين (بضعة آلاف) على مدى عشرات السنين، وفقًا لاعتباراتها السيادية، وفقط على أساس إنساني من منطلق توحيد الأسر. وبالنسبة لتعويضات اللاجئين، وافقت إسرائيل على تخصيص مبلغ من المال يحدد ويوزع على عدة سنوات كجزء من الجهود الدولية لإقامة صندوق دولي بمبلغ 20 مليار دولار. وطلبت إسرائيل أن يحدد مسبقًا مبلغ سقف نهائي، على افتراض أن الطرف الثالث سيعمل على جمعه. وعلى الرغم من أن الفلسطينيين وافقوا على تكوين لجنة دولية وصندوق دولي، إلا أنهم واصلوا المطالبة بتنفيذ العودة وفقًا لقرار 194 الذي يعني تنفيذ حق العودة إلى المنطقة الإسرائيلية وجمع ثروات من تم إحصائهم في إسرائيل من أجل تعويض جوهري. الربط الذي أرادوا تنفيذه بين «ثروات المحصيين»، و «التعويضات»، كان من وجهة نظرهم مبدئيًا وأيديولوجيًا. لقد أرادوا أن تعترف إسرائيل رسميًا بأنها أقيمت بممتلكات اللاجئين المهجورة.

على الرغم من أن مشاكل المسئولية وحق العودة لم تحل في محادثات ستوكهولم أو « القناة السويدية»، إلا أن الإحساس الإسرائيلي كان هو أن الفلسطينيين قد لينوا موقفهم وأنه تم إحراز تقدم حقيقي، حيث تبلورت رؤية مشتركة للأبعاد العملية لحل مشكلة اللاجئين، تعتمد أساسًا على التعويضات (بن عمي, 47 54 2004: شير86, 104, 107-108, 2001: 142; 2003) Pressman . يبدو أن هذا كان إحساسًا زائفًا، ذلك لأنه سرعان ما اتضح لطاقم المحادثات الإسرائيلي في محادثات يونيو 2000 في تل أبيب، أن الفلسطينيين قد تراجعوا عما وصفه الإسرائيليون بأنه تفاهمات

مشتركة في محادثات ستوكهولم، وأنهم لا يقبلون مبدأ «توحيد الأسر» وأنه يجب أن تعترف إسرائيل بمسئوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين والموافقة على مبدأ «حق العودة» الذي يطبق خلال تحديد أسقف 5000 ـ 10000 لاجئي كل عام، «إلى أن يموت الموضوع من تلقاء نفسه» (بن عمي 2005: 7 77،82)، ففي عشية الذهاب إلى مؤتمر كامب دافيد أوضح الفلسطينيون للولايات المتحدة أنهم لن يقبلوا أي تسوية لا تتضمن حلًا عادلًا لمشكلة اللاجئين (Hanieh :2001).

مؤتمر كامب دافيد

لم تبحث المطالب الفلسطينية بالعدل بصورة واقعية في مؤتمر كامب دافيد. ويعتقد أكرم هنية أن السبب في ذلك هو «عدم جدية الجانب الإسرائيلي». وكما يقول هنية، فإن مؤتمر اللاجئين في كامب دافيد، الذي كان من المقرر أن يعنى بذلك، أصبح بسبب موقف إسرائيل «أكبر فشل في المؤتمر» (Hanieh, 2001: 82) يقول هنية: إن الذي يعرض الرؤية الفلسطينية عن محادثات كامب دافيد، أن مناقشات مشكلة اللاجئين تركزت أساسًا على الماضي، وجذور الصراع والنكبة الفلسطينية، لكن الجانبين عرضا أيضًا رؤاهما في حل المشكلة. كانت الفروق في روايات الأطراف حول الماضي وبالنسبة لحل المشكلة، جوهرية وعميقة[٦٦]. بالنسبة لحل المشكلة، الذي بحث في المؤتمر أيضًا بين الجانبين وحدهما وبحضور الرئيس كلينتون، طلب الفلسطينيون، كما يقول هنية، اعتراف إسرائيل أيضًا

(٦٦) ادعى بن عمي أنه في شأن اللاجئين كان هناك تراجع معين في الفترة بين محادثات ستوكهولم (التي سبقت مؤتمر كامب دافيد) ومؤتمر كامب دافيد، بسبب الخلافات في المعسكر الفلسطيني. وعلى حد قوله، فلقد أقنع أبو مازن أبو علاء بعدم الدخول بالمرة في مفاوضات حول أعداد، بل يتمسك بحق العودة (مقابلة بن عمي مع آري شابيط، هآرتس 14 سبتمبر 2001)، وفي لقاء مع بن عمي في 25 يونيو 2000، لاحظ عرفات أنه لا يستطيع أن يفهم كيف أن إسرائيل غير مستعدة للاعتراف بحق العودة، لكنها من ناحية أخرى مستعدة لضم 300 ألف فلسطيني للقدس (بن عمي 2004:115).

بمسئوليتها القانونية والأخلاقية عن خلق مشكلة اللاجئين وأيضًا موافقتها على حق العودة. وفقًا لهذا المطلب، فإن حق العودة يجب أن ينفذ بالنسبة لأي لاجئ، وفقًا لقرار الأمم المتحدة 194. كما طلب الفلسطينيون أيضًا إيجاد آلية لتنفيذ الحق وعودة اللاجئين الفلسطينين من لبنان أولا، بسبب ظروف معيشتهم الصعبة بصفة خاصة وبسبب علاقاتهم الأسرية مع الفلسطينيين الذين يعيشون في الجليل. وكان يجب أن تتضمن آلية تنفيذ حق العودة جدول زمني وأرقام اللاجئين الذين يريدون تنفيذ حقهم في العودة. وبعد الاعتراف بحق العودة وإيجاد آلية لتنفيذه، زعم الفلسطينيون أنه يجب إنشاء صندوق التعويضات. واعتقدوا أن موضوع التعويضات لليهود الذين غادروا الدول العربية ليس في مجال الاهتمام الفلسطيني ولذلك لا مجال لمناقشته (Hanieh, 2001- 94).

وكما يقول هنية رفض الوفد الإسرائيلي بصورة مطلقة أي مسئولية قانونية أو أخلاقية لإسرائيل في مشكلة اللاجئين، لكنها كانت مستعدة للإعراب عن الأسف للمعاناة الفلسطينية التي نجمت عن حرب 1948، كما رفض الوفد أيضًا رفضًا باتًا حق العودة.

ويقول هنية: إن أي مناقشة لحق العودة هي بمثابة طابو لإسرائيل، ذلك لأن هذا يعني إعلان حرب إبادة ضدها. لذلك، لا يجب أيضًا مناقشة جدول زمني لتنفيذه. ومع ذلك فقد أعربت إسرائيل عن استعدادها لتعويض اللاجئين، لكن ليس بصورة مباشرة من جانبها، وإنما من خلال المجتمع الدولي. بل إن إسرائيل طالبت بضرورة أن يمنح جزء من أموال الصندوق الدولي للتعويضات لليهود من الدول العربية الذين جاءوا إلى إسرائيل. ومع ذلك، فقد وافقت إسرائيل على تمكين بضعة آلاف من

اللاجئين من العودة إلى أراضيها خلال عشر سنوات، وذلك في إطار توحيد الأسر واعتبارات إنسانية[٦٧]. (Hanieh: 2001 82- 94)

في زعمه بشأن محادثات كامب دافيد يعرض هنية مخاوف الفلسطينيين الشديدة من عدم تنفيذ مطالبهم بالعدالة الإجرائية. وعلى حد قوله، فقد حاولت إسرائيل بدعم مطلق من الولايات المتحدة، تحقيق الحد الأقصى من إنجازاتها في المفاوضات وصولاً إلى 100%، مع تجاهل مطلق لموقف وحقوق ومطالب الفلسطينيين كشركاء في عملية السلام.

حاولت إسرائيل بتأييد من الولايات المتحدة فرض الاتفاق الذي ترغب فيه على الفلسطينيين، لكنهم رفضوا هذا بالطبع بشدة. وعلى أية حال فإن فشل قمة كامب دافيد، وفقًا لهنية، يقع مباشرة على عاتق إسرائيل والولايات المتحدة (Hanieh, 2001: 81).

تختلف الصيغة الإسرائيلية للمناقشات عن اللاجئين في محادثات كامب دافيد عن صيغة هنية. وفقًا لهذه الصيغة طلب الفلسطينيون من إسرائيل الاعتراف بمسئوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين، وقبول حق العودة واستيعاب ما بين 10-20 % من اللاجئين، أي من 400 ألف إلى 800 ألف منهم. وطلبوا أن يعيدوا بصورة خاصة اللاجئين من لبنان إلى ديارهم في الجليل، ورفضوا طلب إسرائيل بتعويضات للاجئين اليهود الذين هربوا من الدول العربية. ومن جانبها أوضحت إسرائيل للفلسطينيين والأمريكيين أن حق العودة هو رواية فلسطينية لا يمكن أن تقبلها إسرائيل، بالضبط

(٦٧) كما يقول هنية، فإن الوفد الإسرائيلي حاول إقناع الوفد الفلسطيني بأن إسرائيل لم تقم بحملة ترويع أو مذبحة في عام 1948 ــ وأنه لم يكن هناك طرد أو تدمير لقرى. ووفقًا لهذا القول، فإن الدول العربية مسئولة عن النكبة لأنها دعت الفلسطينيين إلى ترك منازلهم والانتظار لتحريرهم فلسطين. وعلى الرغم من أن المؤرخين الجادين، ومنهم إسرائيليون، قد أنكروا هذه الادعاءات الإسرائيلية منذ فترة طويلة، إلا أن الوفد الإسرائيلي رفض التراجع عن موقفه. ولم يغير الوفد الإسرائيلي موقفه أيضًا حينما عرض الفلسطينيون مذكرات وشهادات جنرالات إسرائيليين تؤكد مسئولية إسرائيل عن النكبة (هنية 2001: 82).

كما أن الفلسطينيين لا يمكنهم قبول الروايات الصهيونية، وأن الاعتراف بحق العودة هو هزيمة أخلاقية لإسرائيل.

ومع ذلك، فإنها مستعدة لحلول عملية لمشكلة اللاجئين في إطار تعويضات من خلال تشكيل لجنة وصندوق دوليين. ومع ذلك فقد وافقت إسرائيل على الاعتراف بحق العودة للدولة الفلسطينية، بل واستيعاب «أعداد متواضعة» من اللاجئين داخل أراضيها على أساس إنساني لفترة طويلة (بن عمي:2004 142, 205, 208 ؛ إنديك:2009, 301, 310, 325, 327)[٦٨].

لقد فوجئ المفاوضون الإسرائيليون في محادثات كامب دافيد بقوة المطالب الفلسطينية في مشكلة العدل، وبخاصة في مشكلة حق العودة. لقد اعتقدوا أو هكذا خدعوا أنفسهم بأن الفلسطينيين وافقوا على حقيقة أنه لا مناقشة للماضي ولا مناقشة لحق العودة، حيث فهموا معارضة إسرائيل المطلقة لذلك، وأنه يمكن حل مشكلة اللاجئين من خلال التعويضات. في كامب دافيد استوعب راسمو السياسات الإسرائيليون لأول مرة أن الفلسطينيين لم يقيدوا أنفسهم بمطالب العدالة الانتقالية والتعويضية، التي ترتبط بنتائج حرب 1948 وإنما وسعوا مطالبهم إلى وجود إسرائيل نفسه وإقامتها على حسابهم.

هكذا وصف شلومو بن عامي أحاسيسه بهذا الشأن: لقد جاء الإسرائيليون لحل مشاكل 1967 بالتسوية فوجدوا أنفسهم يتخبطون في حائط مشاكل 1948؛ حيث يتحدث الإسرائيليون عن حلم تحقق من خلال تسوية معقولة انفصلوا فيها عن عدة أساطير عزيزة عليهم في القدس وفلسطين، بينما يرفض الفلسطينيون

(٦٨) يشير إنديك إلى عدد 10,000 في عشر سنوات (ص 327)، استخلص بن عمي أن مسألة رواية الفلسطينيين هي الحاسمة لمستقبل السلام والعلاقات بين الأطراف. والسؤال في رأيه هو هل ينجح الفلسطينيون في التخلص من رواية الانتقام ورفع الظلم الموجه ضد إسرائيل؟ وهذا ليس بالأمر السهل، لأن إسرائيل في ذاكرة الفلسطينيين الجمعية قتلت وطردت وورثت (بن عمي, 2004: 506).

الابتعاد عن اعتبار أن إسرائيل دولة قامت بالخطأ، وعليها أن تعترف بذلك وتدفع الثمن. وبالتالي فإن الجانب الضعيف في الصراع، الفلسطيني، سعى إلى إلحاق هزيمة أخلاقية بإسرائيل، وإلى حد إنزال ضربة قاضية بشرعيتها كدولة يهودية (بن عمي 2004: 464).

زعم بن عمي أن المطالب الفلسطينية بالعدل كانت عائقًا في سبيل السلام: «نحن نقول بإخلاص إننا حاولنا المستحيل، واكتشفنا، مع بالغ الأسف أن القيادة الفلسطينية رفضت الاقتراحات الجريئة جدًا الممكنة ـ بما فيها العودة الكاملة إلى المناطق- لأنها واقعة في أسر أساطير العودة، واللجوء والإسلام وغير قادرة على تسوية تعترف بحق وجود الدولة اليهودية الأخلاقي في هذا الجزء من العالم» (بن عمي 455 :2004).

وكما يقول بن عمي: لم تبحث القيادة الفلسطينية عن حل، وإنما بحثت عن العدل. وقال أنه حذر أكثر من مرة المفاوضين الفلسطينيين من أن السعي إلى العدل سيدمر احتمالات السلام، لكنهم اعتبروا عملية السلام حملة سياسية إلى العدل وإلى المقدسات الإسلامية، وإذا فشل ذلك، فسوف تصبح حملة عنيفة تهدف إلى إجبار الإسرائيليين على الاعتراف بالعدل الفلسطيني وبالمقدسات الإسلامية في القدس (بن عمي:2004 487).

ادعى إيهود باراك، الذي كان شريكًا في هذه الرؤية مع بن عمي، أن عرفات في قرارة نفسه لا يمكنه أخلاقيًا ولا قانونيًا قبول حق قيام دولة إسرائيل كدولة يهودية، لأن الفكرة المسيطرة على عرفات هي عدم قيام دولة فلسطينية ذات سيادة في جزء من فلسطين، وإنما رفع ظلم 1948 أو بمعنى آخر تدمير دولة إسرائيل (باراك في حديث مع آري شابيط، هآرتس 6 سبتمبر 2002).

رغم أن واضعي السياسات الإسرائيليين رفضوا الطلب الفلسطيني بالعدل، وبخاصة حق العودة، وأدركوا أن إسرائيل مضطرة لإيجاد أي وسيلة للتعامل مع المطالب الفلسطينية بالعدل. اندلعت الخلافات في مناقشات الطاقم الإسرائيلي في مؤتمر كامب دافيد، بالنسبة للموضوع. قال باراك: إنه يجب التفريق بين عدلنا وبين التمييز الواضح، إنه بدون نوع معين من الرضى لدى الطرف الفلسطيني لن تكون هناك تسوية (شير 2001:164)، واعتقد بن عمي أيضًا أنه أمام حقيقة أن الفلسطينيين هم بالفعل الضحية الأساسية للصراع فإنه لا يجب علينا التهرب من معطاة أساسية أخلاقية في الصراع، نحن، شعب من الضحايا، نصر أيضًا على أن نعيش في داخل ثقافة الضحية، دون أي قدرة حقيقية على الاعتراف بأن شعبًا آخر كان دائمًا ضحية لنا، حتى وإن كان في الغالب بسبب زعمائه...واجبنا أن نرد لهم كرامتهم ونتجاوب مع حقوقهم (بن عمي 2004 : 507) وزعم أنه حتى إذا كانت تسوية موضوع اللاجئين «شحيحة جدًا، ومقاسة، فإنه ملزم بضم عنصر أو آخر للتعويض الأخلاقي» (شير 2001 : 146)، وفي المقابل رفض ألياقيم روبنشتاين إمكانية التطرق للرواية الفلسطينية «لا يمكن أن يكتب التاريخ إلى الوراء. دولة إسرائيل لها روايتها، وليس عليها أن تتخلص منها» (شير 2001:164).

كانت رؤية المفاوضين الإسرائيليين تجاه «التعويض الأخلاقي» أو «نوع معين من الرضى» للجانب الثاني، قد انحصرت في صورة استعدادٍ إسرائيلي للاعتراف بمعاناة وأزمة اللاجئين الفلسطينيين وفي حقيقة أنهم كانوا أول ضحايا الصراع الدموي الإسرائيلي ـ العربي، واستعدادٍ لاستيعاب عدة آلاف من اللاجئين عبر فترة طويلة من السنين، لأسباب إنسانية فقط، وليس لا قدر الله لأسباب تتعلق بحق العودة، يحمل اعترافًا بالذنب واعترافًا بحق العودة (Barak, 2005; Beilin, 2006 بن عمي؛ 2004 : 277).

بعد مؤتمر كامب دافيد واصل الطرفان التفاوض حول هذه المشاكل، حيث واصلا عرض مواقفهما المتوازية. واصل الفلسطينيون المطالبة بأن تعترف إسرائيل بمسئوليتها الأخلاقية عن خلق مشكلة اللاجئين وتوافق على حق العودة، لكن تنفيذ ذلك يتم من خلال الحفاظ على التوازن الديموغرافي الداخلي في إسرائيل. وأوضحوا أنه إذا أرادت إسرائيل أن تنهي الصراع وتضع حدًا للمطالب، عليها أن تعترف بحق العودة. ومن جانبها، رفضت إسرائيل رفضًا باتًا مطالب الفلسطينيين وقدمت مبررًا آخر لمعارضتها المطلقة لحق العودة إلى إسرائيل. وادعت أن حق العودة يجب أن ينفذ في أراضي الدولة الفلسطينية فقط، لأنه لا يعقل أن تقام دولة فلسطينية من ناحية ومن ناحية أخرى يعود اللاجئون الفلسطينيون للحياة في إسرائيل، لأن في ذلك تناقضًا واضحًا بين التطلع الفلسطيني لدولة وعودة اللاجئين إلى إسرائيل. واستعداد إسرائيل للعودة غير الشرعية للاجئين إلى الدولة الفلسطينية هو في حد ذاته يحمل تنازلًا إسرائيليًا جديدًا. إضافة إلى ذلك طرحت إسرائيل أيضًا فكرة تبناها فيما بعد الرئيس كلينتون كجزء من تفاهماته، وهي أن يتمكن الفلسطينيون من العودة إلى نفس المناطق التي ستحصل عليها الدولة الفلسطينية من إسرائيل في إطار تبادل الأراضي مع إسرائيل، ويمكن أن يعرف الفلسطينيون ذلك بأنه تنفيذ لحق العودة. إضافة إلى ذلك زعمت إسرائيل أن أساس مناقشة مسألة اللاجئين ليس قرار 194 وإنما قرار 242، ومع ذلك فقد أعربت إسرائيل عن استعدادها للتمسك بخط محادثات ستوكهولم واستيعاب 15.000 لاجئ على مدى 20 سنة (بن عمي: 2003 2004: 285, 277 -372-373,Pressman).

العدالة الانتقالية والتعويضية ـ تفاهمات كلينتون

في تفاهمات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، التي عرضت على الأطراف في 23 ديسمبر 2000 قبل انتهاء فترة ولايته، طرح الوسيط الأمريكي لأول مرة مقترحات

لتسوية الصراع تتناول في بعضها أيضًا مسائل العدل وحل مشكلة اللاجئين. وتحت عنوان «اللاجئين» أشار الرئيس إلى أنه يؤمن بأن إسرائيل ستكون مستعدة للاعتراف بالمعاناة الأخلاقية والمادية التي لحقت بالشعب الفلسطيني نتيجة لحرب 1948. هذا الطرح الذي لم ترفضه إسرائيل، يحمل تجديدًا ما في الموقف الإسرائيلي الذي رفض أي مسئولية عن خلق مشكلة اللاجئين. ومع ذلك، فإن هذا التناول حدد في أساسه في «استعداد للاعتراف بالمعاناة الأخلاقية والمادية»، لكنه لم يتطرق للاعتراف بمسئولية إسرائيل عن هذه المعاناة وإصلاحها. وبالفعل، أكد الرئيس كلينتون أن الفجوة الأساسية في مواقف الأطراف تتعلق بحق العودة وذكر الرئيس أنه بمعرفته لتاريخ هذا الموضوع، فإنه يعرف مدى الصعوبة التي تواجهها القيادة الفلسطينية في الظهور وكأنها تضحي بمبدأ حق العودة، لكن من ناحية أخرى، لا يمكن أن توافق إسرائيل على ذلك، لأن حق العودة الفلسطيني يعرض طابعها اليهودي للخطر.

ووفقًا لكلينتون يجب أن يلبي الحل احتياجات الطرفين ويتناسب مع رؤية «دولتين لشعبين» الدولة الفلسطينية كوطن للشعب الفلسطيني ودولة إسرائيل كوطن للشعب اليهودي. وبحل الدولتين، تكون الدولة الفلسطينية «نقطة الارتكاز» للعودة الفلسطينية إلى المنطقة، دون استبعاد احتمال أن توافق إسرائيل على استيعاب بعض اللاجئين. وفي موضوع حق العودة، أكد الرئيس على أنه يؤمن بأن الأطراف ستضطر إلى تبني الصيغة التي توضح أنه لا يوجد حق عودة دقيق إلى إسرائيل نفسها، لكن لا يستبعد تطلع الشعب الفلسطيني للعودة إلى المنطقة. وفي ضوء ذلك اقترح الرئيس على الأطراف بديلين:

- يعترف الطرفان بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى فلسطين التاريخية.
- يعترف الطرفان بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم[٦٩].

(٦٩) يبدو أن البديلين إشكاليين بالنسبة لإسرائيل، لأنه سواء «فلسطين التاريخية» أو «وطن» يمكن أن يضم أيضًا دولة إسرائيل نفسها.

ويرى الرئيس، أن الاتفاق بين الطرفين يجب أن يعرف تنفيذ حق العودة بالطريقة التي تتناسب مع حل الدولتين. وفي هذا السياق عرض كلينتون خمسة بدائل لسكنى اللاجئين بصفة دائمة:

- دولة فلسطين.
- المناطق التي ستحولها إسرائيل إلى دولة فلسطين في إطار تبادل المناطق.
- دول مضيفة.
- دول أخرى (ثالثة).
- دولة إسرائيل.

ويوضح الاتفاق بذكر هذه البدائل أن العودة إلى الضفة الغربية وغزة، أو إلى المناطق التي ستنقلها إسرائيل إلى الفلسطينيين في إطار تبادل المناطق، هو حق للاجئين الفلسطينيين، بينما أن استيعابهم في دول مضيفة، وإعادة توطينهم في دول أخرى (ثالثة) أو استيعابهم في إسرائيل، سيكون مرتبطًا بسياسات هذه الدول. ويمكن أن تشير إسرائيل في الاتفاق إلى أنها تعتزم وضع سياسة لاستيعاب جزء من اللاجئين في أراضيها وفقًا لقرارها السيادي. وذكر الرئيس أنه يؤمن بأن أفضلية الرعاية يجب أن تعطى للاجئين الذين يعيشون في لبنان. ويوافق الطرفان على أن تنفيذ هذه الخطوات ينفذ بالفعل قرار الأمم المتحدة 194 في موضوع اللاجئين الفلسطينيين.

لبت تفاهمات الرئيس كلينتون في موضوع المسئولية وحق العودة، تطلعات إسرائيل. الاعتراف الإسرائيلي بالمعاناة الأخلاقية والمادية للشعب الفلسطيني جراء حرب 1948 واستيعاب محدود للاجئين على مدى فترة طويلة ـ ولا يكون ذلك أيضًا في إطار حق العودة وإنما على أساس إنساني فقط لتوحيد الأسر ـ كانت حلولاً مقبولة لدى إسرائيل دون أدنى صعوبة في قبولها في المقابل، أوجدت تفاهمات كلينتون

صياغة لم تلب مطالب الفلسطينيين في العدل. ذلك لأنه بدلا النص على أن إسرائيل مسئولة عن مشكلة اللاجئين، يوجد في صيغة الرئيس اعتراف إسرائيلي فقط بالمعاناة الأخلاقية التاريخية للاجئين، وبالنسبة لحق العودة- فقد حصر في الدولة الفلسطينية فقط وفي المناطق التي ستسلمها إسرائيل للفلسطينيين في إطار تبادل المناطق. واستعداد إسرائيل لاستيعاب عدد غير واضح من اللاجئين خلال فترة طويلة لا يلبي مطلب حق العودة.

في 28 ديسمبر قبلت إسرائيل تفاهمات كلينتون كأساس لاستمرار المفاوضات حول التسوية الدائمة، بشرط أن يقبلها الفلسطينيون أيضًا كما هي وبنفس الصورة. ومع ذلك، كان لدى إسرائيل تحفظات مختلفة. بالنسبة لموضوع اللاجئين أكدت إسرائيل أن موقفها ضد حق العودة إلى أراضيها يجب أن يكون أكثر حدة عما ظهر في أفكار الرئيس (شير: 373: 2001)[٧٠] لقد أعرب الأمريكيون عن إعجابهم بإبداء عرفات استعداده لدراسة مبدئية لتطبيق أفكار الرئيس، رغم أنهم لم يكونوا واثقين من ذلك؛ فقد أكدوا أن الفلسطينيين لديهم تحفظات كثيرة وطلبوا توضيحات أيضًا بشأن اللاجئين[٧١]. وبعد ذلك أبدى الأمريكيون إعجابهم من تراجع عرفات حال إدراكه أنه بدون حق العودة لا يتمكن من الوقوف في وجه اللاجئين؛ لأن العودة ليست مجرد موضوع حق، وإنما هي مسألة عدل وكرامة (إيندياك 363: 2009).

مؤتمر طابا

رغم أن الفلسطينيين قد طلبوا ألا تستخدم تفاهمات كلينتون كأساس للمحادثات مع الإسرائيليين في يناير 2001 في طابا، إلا أنه يبدو أنها استخدمت

(٧٠) في جريدة هآرتس نشر أدباء ورجال «معسكر السلام» ـ دافيد جروسمان، مائير شاليف، نسيم كالديرون، عاموس عوز، زئيف شطرنهيل، وأ. ب. يهوشوع، بيانًا أعربوا فيه عن معارضتهم القاطعة لقبول حق العودة: قبول هذا الحق يعني تصفية دولة إسرائيل شير 377:375:2001.

(٧١) (شير 2001: 367).

كأساس لها؛ لقد جرت المفاوضات في طابا في موضوع اللاجئين برئاسة يوسي بيلين ونبيل شعث وكانت بالفعل المفاوضات الأكثر جدية في هذا الموضوع منذ بداية عملية أوسلو. في طابا بحث الطرفان ثلاثة موضوعات: موضوع الرواية، واستعداد إسرائيل لاستيعاب عدد من اللاجئين الفلسطينيين، وانتظام مؤسسي دولي من خلال صندوق دولي للتعويضات الشخصية للاجئين.

الموضوع الأول الذي طرح في طابا هو الرواية. يشير يوسي بيلين إلى أن الحكمة التي ظهرت في محادثات طابا كانت في إمكان التحدث عن نشوء مشكلة اللاجئين، دون الإعراب عن الاستعداد لقبولهم في إسرائيل. وحقيقة إنه كان يمكن التطرق اليهم واحترام الروايتين، وإرضاء الطرفين لأنه لم يتم التخلي عن روايتهما. يذكر بيلين الصياغة التي وضعت للاهتمام بمطالب الفلسطينيين بالعدالة الانتقالية والعدالة التعويضية، التي تضمنت ثلاثة عناصر: تجنب المطالبة بمسئولية خلق مشكلة اللاجئين؛ وتجنب المطالبة بالإعلان عن إلغاء حق العودة؛ وتجنب المطالبة بالاعتراف بحق العودة. وبدلًا من ذلك اتفق على وصف ملخص لتسلسل الصراع كما بدا في نظر كل طرف، اعتراف إنساني بمعاناة اللاجئين وأزمتهم وتفسير مستقل للقرار 194، مع الموافقة على أن تنفيذ هذا القرار يتم وفقًا لمبادئ تفاهمات كلينتون (بيلين 208: 2001). بالنسبة لاستيعاب عدد من اللاجئين ـ وهو الموضوع الذي بحث لأول مرة في طابا ـ وفقًا لبيلين ـ تم الإعراب (بدون تشاور مع باراك) عن استعداد إسرائيلي (خارج إطار المطالبة الفلسطينية بحق العودة) لاستيعاب 25 ألف لاجئ خلال السنوات الثلاث الأولى، في إطار تسوية الأعوام الخمسة عشر (Beilin, 2002: 12ـ17)[٧٢] وبالنسبة للموضوع الثالث، الذي يتطرق لتأسيس صندوق

(٧٢) ووفقًا لرواية أخرى وافق بيلين على 40 ألف لاجئ (حديث بن عمي لشابيط، هآرتس 14 سبتمبر 2001.) . في كتابه مرشد للحمامة الجريحة، ذكر بيلين: «إن التطرق إلى عدد اللاجئين الذين يمكن أن تستوعبهم إسرائيل بصورة رمزية أرجئ لحسم الزعماء، قبيل التوقيع على اتفاقية الإطار» (ص216).

دولي وتعويض شخصي للاجئين، فقد تم الاتفاق على تبني المبادئ التي اقترحها كلينتون لأماكن استيعابهم:

- دولة فلسطين.
- المناطق التي ستنقلها إسرائيل للدولة الفلسطينية في إطار تبادل الأراضي بعد تطبيق السيادة الفلسطينية.
- دول ثالثة.
- دولة إسرائيل.
- الدول المضيفة الحالية.

الحلول، بما فيها التعويضات، تكون تنفيذًا للقرار 194 للأمم المتحدة، وبذلك تنتهي المطالب الفلسطينية.

يعرض نبيل شعث بطريقة مختلفة الاتفاق الذي تم في طابا بشأن اللاجئين، يقول شعث: إنه تم الاتفاق على أن يكون حق العودة هو المبدأ الذي يجب أن تقبله إسرائيل إذا كانت تريد حل المشكلة. ذلك لأنه بدون حق العودة لن يتم أبدًا التوصل إلى حل للمشكلة. وزعم شعث أنه تم التوصل بالفعل في المحادثات إلى تفاهمات بشأن مسئولية إسرائيل عن معاناة اللاجئين الفلسطينيين ومشاكلهم، ومع ذلك فإنه يجب أن يوافق طرفا المفاوضات على تنفيذ حق العودة.

في الوثيقة التي أرسلها إلى الولايات المتحدة، وافق شعث بالفعل على إدراج مصطلح «متفق عليه» في الحل العادل للمشكلة (Sha'ath, 2002)[٧٣]، ومع ذلك

(٧٣) في المؤتمر الصحفي الذي عقد بعد انتهاء مؤتمر طابا أعلن أبو علاء أنه يجب الإشارة في موضوع اللاجئين إلى أن الفلسطينيين طلبوا حق العودة ورفضت إسرائيل ذلك. وعلى الرغم من أن بيلين وشعث زعما أن هذا ليس صحيحًا وطلبا منه عرض التقدم الضخم الذي حدث في الموضوع، بما في ذلك إيجاد حل لعرض المشكلة بصورة لا تضر بأي طرف، رفض أبو علاء ذلك قائلًا: « هذا حسن لكم أيضًا (لإسرائيل)»! وفسر بيلين ذلك بالطريقة التالية: وكأنه قال: لماذا تريدون التورط قبل الانتخابات في اتفاق معنا في موضوع اللاجئين؟ يفضل أن يبقى كل طرف عند مواقفه».

لم يكن لدى الفلسطينيين استعداد للتفاهم حول عدد اللاجئين الذين تستوعبهم إسرائيل ولا على الجدول الزمني، كما اقترح بيلين في طابا. وذكرت مصادر إسرائيلية أن الفلسطينيين أشاروا إلى عدد إجمالي يصل إلى مليون ونصف لاجئ يستوعبون خلال عشر سنوات 150 ألف لاجئ في السنة (حديث بن عمي لشابيط، هآرتس 14 سبتمبر 2001؛ Barak, 2005: 145)[٧٤]. وتشير مصادر أخرى إلى أن الفلسطينيين طرحوا في طابا وفي مناسبات أخرى - بين 100 ألف و300 ألف لاجئ[٧٥].

على الرغم من أن شعث وبيلين قالا: إنه تم التوصل في طابا إلى اتفاق لحل مشكلة اللاجئين، إلا أن الفلسطينيين رفضوا تعريفه بأنه «حل عادل» من وجهة نظرهم؛ لأن مطالبهم في مسألة المسئولية الإسرائيلية عن خلق مشكلة اللاجئين واعتراف إسرائيل بحق العودة لم تلب بالفعل (jubeh 2002: 11).

وبالفعل فقد رفضت إسرائيل الاعتراف بمسئوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين والاعتراف بحق العودة. واستعدادها لاستيعاب ما بين 25 أو 40 ألف لاجئ لم يتم كجزء من الاعتراف بحق العودة وتنفيذه، وإنما في إطار تنازلات إنسانية مثل لم شمل الأسر.

على الرغم من أن بن عمي لم يكن مشاركًا في المحادثات التي جرت في طابا حول موضوع اللاجئين، إلا أنه يشير إلى أن المطلب الرئيسي الذي طرحه الفلسطينيون في طابا، بأن تعترف إسرائيل بحق العودة وتناقش بعد ذلك تفصيلات التنفيذ قد أثارني بدرجة لا تقل عن إثارتي حينما أعلنوا في كل مكان عن الأرقام

والانطباع الذي ترتب على ذلك هو أنه بسبب مطالب الأطراف المتعارضة في مشكلة العودة، فإن الاتفاق الدائم غير ممكن (بيلين 2001:217).

(٧٤) أشار باراك إلى أنه لم يسمع أبدًا عن هذه الأرقام من عرفات (Barak, 2005: 145).

(٧٥) انظر في هذا الشأن: J. Pressman (2003). Visions in Collision: What Happened at Camp David and Taba? International Security, Vol. 28, No. 2, p. 32.

(حديث بن عمي مع شابيط، هآرتس 14 سبتمبر 2001). ورغم أن باراك كان أكثر شدة: «ما أن أدركوا أن عرفات ليس لديه استعداد للتنازل عن المطالبة الفلسطينية بتمكين اللاجئين من العودة إلى الأراضي الإسرائيلية ذات السيادة الأمر الذي استوعبناه في كامب دافيد واستوعبه يوسي ساريد في طابا ـ فقد أبلغنا كلينتون وعرفات أننا أيضًا على الرغم من استعدادنا، مثل الحكومات الإسرائيلية السابقة، لقبول آلاف اللاجئين الفلسطينيين، تحت المظلة الإنسانية لتوحيد الأسر، إلا أننا لا يمكن أن نوافق على صيغة عرفات عن حق العودة. لا أنا ولا أي رئيس حكومة إسرائيلي آخر يكون لديه استعداد لقبول لاجئ واحد على أساس مبدأ حق العودة» (Barak, 2005: 145).

العدالة الإجرائية، والانتقالية والتعويضية في محادثات القناة الثانية

مع فشل عملية أوسلو ووقف المفاوضات الرسمية بعد محادثات طابا في يناير 2001 تركز النقاش في موضوعات الظلم والعدل في القنوات غير الرسمية: الإحصاء القومي ومبادرة جنيف.

في اتفاق أيالون ـ نسيبه في 27 يوليو 2001، لم يذكر موضوع الظلم ورفعه، على الرغم من ذكر «حق العودة». وتحدد الوثيقة العودة الفلسطينية إلى دولة فلسطين فقط وترفض العودة إلى دولة إسرائيل. في البند 4 من الاتفاق ـ تحديد «حق العودة» ـ جاء أنه «انطلاقًا من الاعتراف بمعاناة وأزمة اللاجئين الفلسطينيين، يبادر المجتمع الدولي وإسرائيل ودولة فلسطين بإنشاء صندوق دولي لتعويض اللاجئين، ويساهموا في هذا الصندوق. يعود اللاجئون إلى دولة فلسطين فقط؛ ويعود اليهود إلى دولة إسرائيل فقط، ويعرض المجتمع الدولي تعويضات لتحسين وضع اللاجئين الفلسطينيين الذين يريدون البقاء في أماكن إقامتهم أو الذين يريدون الهجرة إلى دول أخرى».

وتجدر الإشارة إلى أن البند الأول في هذا الاتفاق المسمى «دولتين لشعبين» جاء فيه: «يعلن الطرفان أن فلسطين هي الدولة الوحيدة للشعب الفلسطيني، وإسرائيل هي دولة الشعب اليهودي الوحيدة»[٧٦].

لا تذكر مبادرة جنيف في 19 أكتوبر 2003، الظلم ورفعه، ولا مصطلح «حق العودة» ولا حتى كلمة «عودة». ومع ذلك، ففي البند 7 الذي يتناول اللاجئين، كتب في عنوان فرعي 1 تحت عنوان «أهمية مشكلة اللاجئين»: تعترف الأطراف أنه في سياق الدولتين المستقلتين، فلسطين وإسرائيل، اللتين تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام، لا بد من وجود حل متفق عليه لمشكلة اللاجئين من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ومستمر بينهما. وفي معرض ذلك في البند الفرعي 2 جاء: «يعترف الطرفان بأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 وقرار مجلس الأمن رقم 242 ومبادرة السلام العربية (البند 2 ب) فيما يتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، تعرض أساسًا لحل مسألة اللاجئين، ويتفقان على أن هذه الحقوق ستنفذ وفقًا للبند 7 في هذا الاتفاق».

في المفاوضات حول مبادرة جنيف، لم يرفض الإسرائيليون فقط عودة اللاجئين إلى إسرائيل، وإنما رفضوا أيضًا مجرد إدراج كلمة «عودة»، ورفضوا أيضًا الفكرة الفلسطينية بشأن تعويضات الأراضي بخلاف الحساب السطحي (1967 التي تسمى خيار الـ 101%) وذلك في مقابل التنازل الفلسطيني عن تنفيذ حق العودة إلى الأراضي الإسرائيلية. إضافة إلى ذلك رفض الإسرائيليون أيضًا الطلب الفلسطيني بأن يرد في الاتفاق أن الطرفين يعترفان بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم

(٧٦) في خطابه في الجامعة العبرية في 15 أكتوبر 2001 قال سري نسيبه: «إنه يجب على الفلسطينيين أن يكفوا عن دعوتهم بحق العودة»: «يجب أن يفهم الفلسطينيون أنه إذا كنا نرغب في التوصل إلى اتفاق لدولتين، يجب أن تكون دولة واحدة للإسرائيليين ودولة أخرى للفلسطينيين، وليس واحدة للفلسطينيين وأخرى أيضًا للفلسطينيين».

أنديك؛448 :2009 J. Greenberg (2001). Palestinian Offers Idea: Get Israelis on Our Side..New York Times, 17 October ,

فلسطين وطلبوا إضافة كلمة «دولة» قبل «فلسطين»، حتى يقال: إن العودة محددة بدولة فلسطين، وذلك بما يتعارض مع البدائل المقترحة في تفاهمات كلينتون. تتيح مبادرة جنيف للاجئ الفرد الحفاظ على حق العودة في وعيه، لكن إذا اختار إسرائيل مكانًا لإقامته الدائمة وأيضًا توافق إسرائيل على ذلك، فإنه يجتاز إجراءات هجرة تكون مشروطة بموافقة إسرائيل. هذا الطلب تغير تمامًا عن رؤية حق العودة الفلسطيني الكلاسيكي، الذي يطالب إسرائيل.

بأن يكون هذا الحق حقًا لكل لاجئ. يضاف إلى ذلك وفقًا لمبادرة جنيف، اللاجئ الذي يريد أن ينفذ حق العودة الموجود في وعيه، لا يمكنه الاستعانة بقرارات دولية ووكالات الأمم المتحدة؛ لأنها ستحل ولم يعد يوجد اعتراف بوضع اللاجئين (كلاين 2006 :39).

ذكر أيضًا في البند 7 من المبادرة: «حل مشكلة مكان السكنى في مشكلة اللاجئين يكون مرتبطًا بعملية اختيار واعية للاجئ، وفقًا للبدائل والنماذج الواردة تفصيلًا في هذا الاتفاق. بدائل مكان السكنى الدائم التي يمكن أن يختار منها اللاجئ تكون كما يلي: أ. دولة فلسطين. ب. مناطق في إسرائيل ملحقة للفلسطينيين في إطار تبادل الأراضي، بعد تطبيق السيادة الفلسطينية. ج. دول ثالثة. د. دولة إسرائيل. هـ. الدول المضيفة الحالية».

بالنسبة للخيار د ـ دولة إسرائيل ـ جاء: «الخيار (د) يكون خاضعًا لاعتبارات السيادة الإسرائيلية ووفقًا للعدد الذي تقدمه إسرائيل للمفوضية الدولية. هذا العدد يمثل العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين الذين تقبلهم إسرائيل. وكأساس، تضع إسرائيل في اعتبارها متوسط الأعداد العامة التي تقدمها الدول الثالثة المختلفة للمفوضية الدولية».

بالنسبة للاعتراف الفلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية، جاء في مبادرة جنيف تفصيلًا أن هذا الاتفاق يذكر الاعتراف بحق الشعب اليهودي في دولة والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في دولة، دون أن يضر ذلك بالحقوق المتساوية لمواطني الجانبين[٧٧]. ويقول مناحيم كلاين في كتابه «مبادرة جنيف ـ نظرة من الداخل» إنه في المفاوضات على مبادرة جنيف طرح الفلسطينيون أيضًا موضوع رواية 1948 أي: من المسئول عن خلق مشكلة اللاجئين؟ وما هو نوع التسوية وعنوانها؟ يقول كلاين: إن الطرفين تعلما درس الفشل في المفاوضات الرسمية للاتفاق على رواية مشتركة بشأن حرب 1948 (طابا على سبيل المثال). لقد عرضت مبادرة جنيف فرض هذه المهمة على المجتمع المدني بتشجيع من الحكومتين، ولذلك لم تكن هناك خلافات حقيقية. وبالفعل، في فبراير 2005 وبعد وفاة عرفات واختيار أبو مازن، نشرت في مبادرة الأديب دافيد جروسمان الشخصية (وليس من قبل مبادرة جنيف) مجموعة من البيانات وقع عليها أدباء وشخصيات أخرى دعت الحكومة الإسرائيلية إلى الدخول في مفاوضات والبدء فيها «باللجوء إلى الشعب الفلسطيني، والإعراب عن الاعتراف بمعاناته، وبذلك تعترف بأن الإسرائيليين لهم دور في مسئولية هذه المعاناة».

«نحن نشعر كإسرائيليين أن في مقدورنا الآن أن نقوم بالخطوة الأولى المرجوة: النظر مباشرة إلى أبناء الشعب الفلسطيني الجار والاعتراف بمعاناتهم انطلاقًا من التأييد الإنساني ومن المشاركة في آلامهم... نحن نتوقع أيضًا أن تعرب القيادة الفلسطينية الجديدة عن مشاركتها في المعاناة التي عاشها الإسرائيليون في سنوات النضال والاعتراف باقتسام مسئولية هذه المعاناة» (كلاين؛ 68: 2006، هآرتس 9 فبراير 2005). لم تلق هذه المبادرة استجابة من الجانب الثاني.

(٧٧) وجهت في إسرائيل انتقادات لمعالجة الاتفاق لمسألة اللاجئين. وذُكر ادعاءان رئيسيان ضد صيغة الاتفاق: الأول، أن الفلسطينيين لم يتنازلوا بالفعل عن حق العودة إلى أراضي إسرائيل؛ والثاني، أن النص يشير إلى القرار 194 الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتباره أحد أسس حل المشكلة، الذي فسره الفلسطينيون بأنه حق عودة لإسرائيل (كلاين 2006: 214-211).

والخلاصة، في هذين الاتفاقين للقناة الثانية، لم يرد ذكر موضوع المعاناة، ولا يوجد تطرق لاعتراف إسرائيلي بالظلم، كما لا يرد أي ذكر لحق العودة. ومع ذلك، ففي مبادرة جنيف يوجد التزام إسرائيلي باستيعاب أي عدد من اللاجئين وفقًا لاعتباراتها.

مشكلة العدل وتفسيراتها الفلسطينية في الاتفاقيتين لا تشكل مانعًا لتحقيقها، ذلك لأن الممثلين الفلسطينيين تنازلوا بسبب الفجوة في علاقات القوة بين الجانبين، أو لأنهم أدركوا أنه يمكن إقامة دولة فلسطينية دون تنازل عن هذه المطالب. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقات هي نتيجة لمبادرات غير رسمية، إلا أن أهميتها ترجع إلى نجاحها بدرجة كبيرة في خلق تفاهمات مشتركة في مسألة كيفية التغلب على موانع الماضي ورأب الصدع بين الأطراف. ومع ذلك، فهناك شك في أن راسمي السياسات، وكذلك الجماهير في كلا الجانبين، ناضجون في هذه المرحلة من الصراع لقبول اتفاق أيالون ـ نسيبه ومبادرة جنيف.

الخلاصة

تقف العلاقة بين العدل والسلام في بؤرة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وبخاصة بسبب المطالبة الفلسطينية بالسلام العادل. بالنسبة للطلب الفلسطيني بالعدل يوجد رافدين: المطالبة بالعدالة الإجرائية والمطالبة بالعدالة الانتقالية والتعويضية. يتطرق الطلب بالعدالة الإجرائية في الأساس إلى اعتراف إسرائيل بالفلسطينيين كشريك متساو في عملية السلام، إزاء عدم التناسق في علاقات القوة بين الجانبين وعلاقات المحتل والمحتل السائدة بينهما. تتركز المطالبة بالعدالة الانتقالية والتعويضية أساسًا على اعتراف إسرائيل بمسئوليتها عن خلق الظلم للشعب الفلسطيني ورفعه. والمطالبة الفلسطينية بالعدالة الإجرائية مقبولة لدى بعض الممثلين الإسرائيليين،

لكنهم وجدوا صعوبة في تنفيذ ذلك بالفعل، وهكذا لم ترتكز فعلًا العلاقات بين الجانبين على مساواة حقيقية.

وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية، وجدت إسرائيل صعوبة في الاعتراف بعرفات أو أبو مازن كشركاء في المفاوضات. الأول بسبب عدم الثقة فيه، والثاني لضعفه. ومع ذلك فإن للفلسطينيين حق الفيتو ولذلك لا مجال لتسوية الصراع دون موافقتهم.

المطالبة الفلسطينية بالعدالة الانتقالية والتعويضية وبخاصة في ضوء حرب 1948 ولمجرد إقامة إسرائيل كدولة على الأرض الفلسطينية من وجهة نظرهم. يطالب الفلسطينيون بمسئوليتها عن طرد الفلسطينيين وخلق مشكلة اللاجئين، وأن توافق على تنفيذ حق العودة في أراضيها. ومن جانبهم لا يعترف الفلسطينيون بمسئوليتهم عن اندلاع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وبخاصة حرب 1948 ونتائجها. وكذلك فإنهم لا يقبلون منظور العدل الإسرائيلي الذي يتركز في حق اليهود في إقامة دولة يهودية في فلسطين أو الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي. هذا الاعتراف يمكنه في رأيهم أن يوافق على الظلم الذي أحدثته لهم الحركة الصهيونية بإقامتها إسرائيل على أرضهم، ويرفض حق العودة ويضر بحقوق الفلسطينيين الموجودين في إسرائيل.

عرضوا المطالب الفلسطينية بالعدالة الإجرائية والانتقالية والتعويضية في بداية عملية أوسلو، لكن إسرائيل رفضتها تمامًا. واشترطت لوجود عملية السلام التركيز على نتائج 1967 وليس نتائج حرب 1948. وعارضت إسرائيل تناول الظلم ورفعه كما عرفه الفلسطينيون، وفرضت بالفعل إطار المفاوضات الذي تريده، الذي يعتمد على عملية تدريجية ومتعددة المراحل، تتضمن تسوية جزئية تتحقق قبل توصل الأطراف إلى التسوية الدائمة، مع إرجاء مفاوضات المسائل الرئيسية إلى مرحلة التسوية الدائمة. اضطر الفلسطينيون في أوسلو إلى قبول الموقف الإسرائيلي انطلاقًا من إدراكهم حقيقة أنه إزاء الفجوة في علاقات القوة بينهم وبين إسرائيل، يمكن أن

يكون إصرارهم على تنفيذ مطالبهم بالعدل عائقًا في سبيل السلام وإقامة دولة فلسطينية. ومع ذلك، فإنهم لم يوافقوا على استبعاد موضوع العدل من جدول الأعمال، واعتبروا عملية السلام عملية غير عادلة وغير منصفة، وهي نتيجة لاستغلال القوة الإسرائيلية في المفاوضات. وأعيد طرح مطالبهم بالعدل بإصرار في مؤتمر كامب دافيد. ذلك، لأن انتقادات عناصر فلسطينية، وبخاصة دوائر المثقفين، لعرفات وطاقم المفاوضات الفلسطيني، حفزت الممثلين الفلسطينيين لطرح الموضوع في مؤتمر كامب دافيد. وعلى الرغم من أن هذا المؤتمر لم يفشل فقط بسبب الطلب الفلسطيني بالعدل، إلا أن هذا الطلب لعب دورًا في إفشاله.

فوجئ طاقم المفاوضات الإسرائيلي في كامب دافيد بالطلب الفلسطيني للعدل وبقوته، واعتبر ذلك مانعًا أمام السلام، وأدهشه أن الطلب الفلسطيني بالعدل لم يتضمن فقط حق العودة، الذي يمكن أن يعرض إسرائيل للخطر كدولة يهودية، وإنما يستبعد بالفعل أيضًا وجود إسرائيل ذاته كدولة للشعب اليهودي؛ لأن إقامتها في حد ذاتها تعد ظلمًا رئيسيًا في نظر الفلسطينيين.

ومع ذلك، فمنذ بداية عملية أوسلو وحتى مؤتمر طابا في يناير 2001 بدأت تغييرات في المطالب الفلسطينية، فبينما أصر الفلسطينيون على العدالة الانتقالية ـ أي اعتراف إسرائيل بمسئوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين واستعدادها المبدئي لقبول حق العودة ـ أعربوا عن استعدادهم لتنفيذ حق العودة (العدل التعويضي) أي إن تحديد عدد اللاجئين الذين تستوعبهم إسرائيل ـ يتم من خلال المفاوضات بين الطرفين، واعترافهم بأن العودة الجماعية للاجئين تعرض طابع إسرائيل اليهودي للخطر. لقد رفضت إسرائيل قبول تغيير المطالبة الفلسطينية بالعدل كتغيير واقعي في مواقفهم، ذلك لأنها تركزت حتى الآن في اعتراف إسرائيل بالظلم وبحق العودة إلى مناطقها هي. وأعربت إسرائيل عن استعدادها لقبول عدد محدود من اللاجئين على أساس

إنساني في إطار توحيد الأسر، لكن ليس بأي حال على أساس حق العودة. وكذلك عارضت إسرائيل تحمل مسئولية خلق مشكلة اللاجئين[٧٨].

تعاملت مبادرات القناة الثانية ـ الإحصاء القومي ومبادرة جنيف ـ بصورة مختلفة مع مطالب الفلسطينيين بالعدل. في هاتين المبادرتين قرر الأطراف عدم تناول المطلب الأمريكي بأن تعترف إسرائيل بالمسئولية عن الظلم الذي لحق بالفلسطينيين، وربطوا حق العودة بالعودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية فقط. ومع ذلك، في مبادرة جنيف كانت هناك موافقة على استيعاب لاجئين فلسطينيين في إسرائيل، لكن ليس على أساس حق العودة. لقد تعاملت المبادرتان مع حل مشكلة اللاجئين ليس في إطار حق العودة، وبذلك رفعوا حق العودة كمانع في سبيل تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ويبدو أنه طالما أن إسرائيل قادرة على تبني هذا الحل، فإن هناك شكًا في جاهزية راسمي السياسات الفلسطينيين والجماهير الفلسطينية في هذه المرحلة إلى رفع مطالبهم بالعدالة الانتقالية والتعويضية. ذلك، لأن المطالبة بالعدالة الانتقالية والتعويضية هي قيمة محمية لا يمكن أن يتخلى عنها الفلسطينيون، وأي محاولة للتنازل من جانب القيادة الفلسطينية ستضعها في مواجهة مع الجماهير الفلسطينية وبخاصة مع اللاجئين الذين أسسوا وضعهم كلاجئين على قصة العودة.

يبدو أن هذه المزاعم النظرية التي عرضناها بشأن إمكانية إيجاد صيغة للتسوية بين العدل والسلام، يمكن أن تساعد فقط بقدر ما في التعامل مع مشكلة العدل في الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. ذلك، لأنه حتى لو وافقت الأطراف على اعتبار أن العدل هو أحد الموضوعات المطروحة للنقاش في عملية السلام، إلا أن هناك شكًا في جاهزيتهم الآن لإيجاد رؤية مشتركة لمشاكل العدل والتعامل معها.

---

(٧٨) في هذا السياق يمكن الإشارة إلى قرارات لجنة فتح في بيت لحم في أغسطس 2009 وتصريحات زعماء السلطة الفلسطينية: أبو علاء (هآرتس 26 مايو 2009) أبو مازن (واشنطون بوست 29 مايو 2009) صائب عريقات (الدستور 25 يونيو 2009) إضافة إلى ذلك أيضًا مقال (H. Agha and R. Malley 2009 Israel & Palestine: Can They Start Again, The New York Times Review of Books, Vol. 56, No. (19, .December 3

رفض الفلسطينيون الاقتراح الشائع في الأدبيات النظرية، للتبادل بين القيم المحمية كتسوية تفرق بين العدل والسلام، لقد رفضوا اقتراحًا إسرائيليًا لتبادل القيم المحمية، طرح في المفاوضات بعد مؤتمر كامب دافيد وتضمن تنازلًا إسرائيليًا عن السيادة في جبل المكبر في مقابل تنازل فلسطيني عن حق العودة. لم يكن الفلسطينيون قادرين على التنازل عن حق العودة كقيمة محمية، ومن المدهش أن طاقم المفاوضات الإسرائيلي طرح هذه الإمكانية، التي يشك في إمكان الحصول لها على شرعية دينية وسياسية وجماهيرية (إيندياك 2009: 310, 356, 363 ; بن عمي 2004: 367, 377)، كان يمكن أن يوجد هذا الاقتراح تسوية عادلة بالتالي، لكن نشك في تكراره مرة أخرى، ذلك لأنه يتجاهل صعوبة إجراء الطرفين تبادلًا للقيم المحمية.

وهناك تسوية معقولة أخرى تفصل بين المطالب الفلسطينية بالعدالة الانتقالية ومطالبهم بالعدالة التعويضية. يمكن أن يستخدم الطلب الفلسطيني المعتدل بالعدالة الانتقالية، مثل استعداد إسرائيلي للاعتراف بمعاناة الشعب الفلسطيني (لكن ليس بمسألة المسئولية) ـ كما يقترح في تفاهمات الرئيس كلينتون- حلًا لتسوية مطلب العدالة الانتقالية. وعلى العكس، يمكن لكلا الطرفين تبني صيغة تعترف بالمسئولية المشتركة عن الظلم الذي أنزله كل طرف بالآخر خلال الصراع، واعتذار كل للآخر ويغفر كل منهما للآخر. هذا الخيار ممكن بالطبع فقط بشرط أن يقبله الفلسطينيون، ونشك في جاهزيتهم لذلك.

بالنسبة للمطالب بالعدل التعويضي، لا بد من اعتبار حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل تسوية إسرائيلية وخطوة لتنفيذ مطلب العدل التعويضي. وأيضًا الاقتراحات الإسرائيلية والأمريكية، بأن يخلى اللاجئين إلى مناطق تستبدلها إسرائيل مع الفلسطينيين، حيث يمكنهم أن يعرفوها بأنها تنفيذ لحق العودة ـ ويمكن أيضًا أن تعرض كتسوية. إن إقامة دولة فلسطينية لن يضع فقط حدًا

للاحتلال الإسرائيلي والمعاناة الفلسطينية الحالية، وإنما سيتيح تنفيذ حق العودة في أراضي الدولة الفلسطينية. لقد رفض الفلسطينيون الحلول باعتبارها تلبي مطالبهم بحق العودة. يتناقض المطلب الفلسطيني بحق العودة إلى المنطقة الإسرائيلية مع فكرة إقامة دولة فلسطينية، لأنه لا يعقل إقامة دولة فلسطينية وفي الوقت نفسه إعادة اللاجئين إلى إسرائيل، لأن إقامة دولة فلسطينية هو حل عقلاني وواقعي، وأخلاقي ومعقول. وإصرار الفلسطينيين على حق العودة إلى إسرائيل، لن يمنع فقط تحقيق اتفاق سلام وإقامة دولة فلسطينية، وإنما سيؤدي أيضًا إلى مزيد من المعاناة للاجئين ومواطني الضفة الغربية وغزة ويزيد من الإحساس بالظلم وعدم العدل. وبالتالي فإن المطالب الفلسطينية بالعدالة الانتقالية والتعويضية هي مانع أمام السلام.

في الوضع الذي لا تكون فيه الأطراف قادرة على التوصل إلى اتفاق في موضوع العدل، لكنها بالفعل معنية بالتوصل إلى اتفاق سلام على أساس حل الدولتين، عليهم أن يفكروا في تأجيل معالجة مشاكل العدل إلى مرحلة التصالح. وبهذه الطريقة يوافق الطرفان، في إطار اتفاق السلام، على اعتبار أن موضوع العدل هام جدًا من وجهة نظرهم، وأنه لا يمكن بناء واستقرار السلام بينهما حتى تستكمل معالجة مسألة العدل في علاقاتهم. ونقل النقاش إلى مرحلة التصالح يمكن أن يسهل على الأطراف التغلب على مانع العدل في عملية السلام ويتيح لهم دراسة هذا الموضوع بعد تسوية الصراع وبناء الثقة بينهما. في هذه الحالة تكون الأطراف مستعدة أكثر لتناول هذه المشكلة، التي تعد قيمية جدًا ويصعب حلها بالتسوية.